الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة
قسم المالية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى من الطور التحضيري
في مقياس الاقتصاد العام

من إعداد : **د. مليكة محديد**

السنة الجامعية: 2023/2022

فهرس المحتويات

مقدمة	
الفصل الأول: مدخل إلى العلوم الاقتصادية	1
1-ماالمقصود بالعلوم الاقتصادية	1
1-1-موضوع علم الاقتصاد	2
1-2-طريقة العلوم الاقتصادية	3
1-2-1-مراحل طريقة العلوم الاقتصادية	3
1-2-2-المنهج الإيجابي و المنهج المعياري	9
1-2-3-المنهجية الفردانية -المنهجية الكلية	9
1-2-4-التحليل الجزئي و التحليل الكلي	10
3-1- تعريف العلوم الاقتصادية	10
2-تعريف المشكلة الاقتصادية	11
1-2--عناصر المشكلة الاقتصادية	11
2-1-1-الحاجات	12
2-1-2-الموارد	13
2-1-3 النذرة	13

2-2-أركان المشكلة الإقتصادية	13
الفصل الثاني: تيارات الفكر الاقتصادي	15
1- الفكر التجاري	16
2-الفيزيوقراطيون	19
3- المدرسة الكلاسيكية	20
4-المدرسة الماركسية	23
5-المدسة النيو كلاسيكية	25
6- المدرسة الكينزية	28
الفصل الثالث: التنظيم الاقتصادي	30
1-الأعوان الإقتصاديون	31
2-العمليات الاقتصادية	33
3-التدفقات الاقتصادية	36
4-قياس النشاط الاقتصادي	37
الفصل الرابع : المؤسسة و الإنتاج	42
1-تعريف المؤسسة	42
2-خصائص المؤسسة الاقتصادية	43

3-دور المؤسسة الاقتصادية	43
3-1-الدور الاقتصادي	43
3-2-الدور الاجتماعي	43
4- تصنيف المؤسسات	44
4-1-حسب طبيعة النشاط	44
4-2- حسب طبيعة القانونية	45
4-3-حسب معيار الحجم	46
4-4-حسب الشكل القانوني	46
4-4-1-شركات الأشخاص	46
4-4-2-شركة الأموال	47
الفصل الخامس:الإنتاج-الإستثمار-الإستهلاك-الإدخار-التوزيع	48
1-الإنتاج	48
1-1-تعريف الإنتاج	48
1-2-المنفعة و أنواعها	48
1-3-أهمية الإنتاج	48
1-4-أشكال الإنتاج	48
1-5-عوامل الإنتاج	49

1- الإستثمار	52
1-2-تعريف الإستثمار	52
2-2-تصنيف الإستثمار	53
3-2-تمويل الإستثمارات	53
3-الإستهلاك	54
1-3- تعريف الإستهلاك	54
2-3-أنواع الإستهلاك	55
3-3-العوامل المؤثرة في الإستهلاك	55
4-3-العلاقة بين الإستهلاك و الدخل	58
4 الإدخار	60
1-4-تعريف الإدخار و أهميته	60
2-4-أنواع الإدخار	60
3-4-العوامل المؤثرة في الإدخار	61
4-4-العلاقة بين الإستهلاك و الإدخار	61
5-التوزيع الأولي للدخول	62
6-إعادة التوزيع أو التوزيع الثانوي	63
1-6-أشكال إعادة التوزيع	64

6-1-1- إعادة التوزيع العمودية	64
6-1-2- إعادة التوزيع الأفقية	65
الفصل السادس: السوق-السعر-توازن السوق	65
1-الطلب	65
1-1 -تعريف الطلب	65
1-2 قانون الطلب	65
1-3منحنى الطلب	65
1-4العوامل المؤثرة في الطلب	66
2-العرض	66
2-1- تعريف العرض	66
2-2- قانون العرض	66
2-3-منحنى العرض	66
2-4-العوامل المؤثرة في العرض	67
3-السعر	67
3-1-تعريف السعر	67
3-2-سعر التوازن	67
3-3-مثال تطبيقي	68

4-السوق	69
4-1-تعريف السوق	69
4-2-أنواع السوق	69
4-3-أشكال السوق	69
الفصل السابع: ا لنقود و البنوك	71
1-النقود	71
1-1-ماهية النقود و نشأتها	71
1-2-أنواع النقود	71
1-3-خصائص النقود	71
1-4-وظائف النقود	71
1-5-النظريات النقدية	72
1-6-السياسة النقدية	72
2-البنوك	73
2-1-تعريف البنوك	73
2-2-نشأة البنوك	73
2-3-وظائف البنوك	73
2-4-أنواع البنوك	74

2-5-البنك الجزائري	74
الفصل الثامن: التنمية الاقتصادية	76
1-تعريف التنمية الاقتصادية	76
2-نظريات التنمية الاقتصادية	76
3-إستراتيجيات التنمية الاقتصادية	80
أسئلة نظرية	85-91
تمارين متنوعة	92-95
الخاتمة	100
قائمة المراجع	103

الفصل الأول: مدخل إلى العلوم الاقتصادية.

في هذا الفصل سيتم التعرف والاطلاع على بعض المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد، من خلال التعرض إلى موضوعه، طريقته وبعض التعاريف الخاصة به، كما سيتم التطرق إلى إشكالية الندرة من خلال التعرض إلى بعض المفاهيم المرتبطة بها مثل: الحاجات، الموارد، السلع الاقتصادية، الندرة والقيمة.

1. ما المقصود بالعلوم الاقتصادية:

كانت المواضيع الاقتصادية قديما لا تعالج بصورة مستقلة، وإنما كان الفلاسفة والكتاب يتناولونها في سياق الدراسات الفلسفية والتاريخية، كما حدث في عهد الحضارة اليونانية كأفلاطون وأرسطو، وكذلك في الحضارة الإسلامية مثل ابن خلدون والمقريزي. وترجع كلمة «اقتصاد» إلى أرسطو ويقصد بها مبادئ تدبير المنزل Oikonemia وهي مشتقة من الكلمتين اليونانيتين OIKOS التي تعني المنزل، وكلمة NOMOS و التي تعني قانونا. يعتبر الفرنسي «أنطوان دي مون كريتيان» هو أول من أطلق مصطلح الاقتصاد السياسي وذلك في رسالة له سنة 1615م بعنوان

« Traité de l'économie Politique » ، و كان يقصد به مبادئ اقتصاد الدولة[1] لأنه كان مهتما بمالية الدولة في الأساس. وظل مصطلح الاقتصاد السياسي الأكثر رواجا في فرنسا وبعض البلدان الأخرون أستعمل كارل ماركس هذا المصطلح في كتابه الموسوم» نقد الاقتصاد السياسي» ومنذ ذلك الحين انتشر استعمال هذا المصطلح في الدراسات الاقتصادية الماركسية. أما البلدان الأنجلوسكسونية فاستعملت هذا المصطلح إلى أن نشر» ألفريد مارشال» كتابه الموسوم مبادئ علم الاقتصاد» Principales of économie» في سنة 1890م، ومنذ ذلك الحين أخذ مصطلح علم الاقتصاد ينتشر على نطاق واسع بين الكتاب بحجة أن مصطلح الاقتصاد السياسي يطلق على بحث الوجهة السياسية للعلاقات الاقتصادية. وأول من أدخل مصطلح الاقتصاد السياسي إلى اللغة العربية هو خليل غانم في كتابه الموسوم» الاقتصاد السياسي أو فن التدبير المنزلي» الذي صدر في الإسكندرية سنة 1879م وأهمية هذا الكتاب تكمن في كونه المسؤول عن ترجمة المصطلحات الاقتصادية الإنجليزية والفرنسية إلى اللغة العربية. وكان الاقتصاد السياسي في الماضي يتشكل من مجموعة أراء وإرشادات وحلول عملية

يقدمها الكتاب والفلاسفة للسلطة الحاكمة لحل المشاكل الاقتصادية والمالية التي تعترضها. بعد ذلك أخذ الاقتصاد يتطور شيئا فشيئا وبدأ يستقل بذاته حتى أرسيت قواعده العلمية الأولى في مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر بفضل المدرسة الحرة بفرعيها الفرنسي بزعامة فرنسوا كيناي والإنجليزي بزعامة أدم سميت الملقب بأبي الاقتصاد. لقد عمل أدم سميت على تجنب الخلط بين الاقتصاد والسياسة وتحقق ذلك بعد صدور كتابه بعنوان ثروة الأمم سنة 1776 مما أدى إلى استبدال تعبير الاقتصاد السياسي بمفهوم علم الاقتصاد (الصعيدي، 2004،ص25).

1.1. موضوع علم الاقتصاد.

اختلف الاقتصاديون في هذا الأمر، فالبعض مثل جون ستيوارت ميل قال بأن القوانين الاقتصادية ليست علمية بأتم معنى الكلمة ، فهي لا تصل في درجة دقتها مستوى دقة العلوم الطبيعية لأن الاقتصاد (وسائر العلوم الاجتماعية الأخرى) يتناول سلوك الإنسان، ذلك الكائن الغامض الذي تتصف تصرفاته في بعض الأحيان بلا منطقية، لذا فقد صنفوا العلوم إلى درجات تأتي ، في الدرجة الأولى العلوم الطبيعية ،و في الدرجة المتوسطة القوانين التقريبية مثل علم الأحوال الجوية و القوانين الاقتصادية ،ثم تأتي في الدرجة الأخيرة بقية العلوم الاجتماعية الأخرى.

وهناك فريق آخر من الاقتصاديين يذهب إلى أن الاقتصاد علم بأتم معنى الكلمة مثله في ذلك مثل العلوم الطبيعية وهذه هي النظرة السائدة حاليا.

فالاقتصاد هو علم نظري وهو عبارة عن دراسة للقوانين الاقتصادية أي دراسة العلاقات التي تحدث باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية الخاصة بعملية الإنتاج والتوزيع في أشكالها الاجتماعية المتغيرة، فهو علم ذو طابع تاريخي فليس هناك علم اقتصاد صالح لكل أشكال المجتمع من مجتمع اشتراكي إلى مجتمع رأسمالي إلى مجتمع إسلامي، فلكل من أشكال المجتمع علمه الاقتصادي الخاص به، إلا أن هناك بعض القوانين الاقتصادية المشتركة بين مختلف أشكال المجتمع مثل: قانون العرض والطلب.

من خلال هذا العرض يتضح أن موضوع علم الاقتصاد متشعب، العديد من الكتاب يرجعون سبب هذا التعدد إلى سببين رئيسيين:

- تعقد الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يتميز بالتطور المستمر، فالظواهر الاقتصادية تتطور من حقبة تاريخية إلى أخرى وعليه فموضوع الاقتصاد هو الآخر يتغير.
- التعقيدات المرتبطة بسلوك وتصرفات الإفراد المكونة للمجتمع، فالاقتصادي ليس حيادي اتجاه المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يحمل قيم المجتمع الذي ينتمي إليه.

1-2- طريقة العلوم الاقتصادية (هدى، 1989،ص77).

الطريقة المتبعة من طرف العلوم عموما تعتمد على وصف، تفسير والتنبؤ بالأحداث قصد توجيه الفعل البشري. السؤال المطروح: هل الاقتصاد له القدرة على دراسة بعض الجوانب المتعلقة بسلوك الأفراد بطريقة علمية؟

هذا الأسلوب المنهجي يستعمل بعض العمليات المنطقية خاصة الاستقراء والاستنباط (Induction et déduction).

<u>الاستقراء:</u> هو أن تبدأ بملاحظة الأحداث والوقائع (خاصة عن طريق الإحصائيات) للخروج بقواعد عامة أو قوانين، أي انطلاقاً من حالات خاصة يمكن تعميم تلك النتائج.

مثال: إذا كان موضوع التحليل هو النمو الاقتصادي، نبدأ أولاً بجمع معلومات حول تطور الإنتاج وبمختلف العوامل المساهمة في هذا الإنتاج حتى نتمكن من بناء علاقة من النوع $y = f(K,L,A)$، إلا أن هذه الطريقة مجردة باعتبار أنها لا تأخذ بعين الاعتبار إلا العوامل الأساسية للإنتاج.

<u>الاستنباط:</u> هو استنتاج اقتراحات أو نتائج انطلاقاً من مبادئ أو فرضيات خاصة دون اللجوء إلى مشاهدة الأحداث، المثال الأكثر وضوحا لهذه الطريقة هو كل البشر يموتون، أحمد بشر، فهو يموت.

مثال آخر من الواقع الاقتصادي، إذا انطلقنا من الفرضية أن الاستهلاك مرتبط بالدخل، وعليه يمكن تعريف الاستهلاك بدلالة الدخل وتكتب $y = 500+0.7c$ من خلال هذه الفرضية، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية: إذا $y\uparrow$ فإن $c\uparrow$ $c \neq 0$ حتى إذا $y = 0$

فيما يلي سيتم التطرق إلى بعض الجوانب الدالة على طريقة العلوم الاقتصادية:

1-2-1- مراحل طريقة العلوم الاقتصادية

قصد وضع قوانين، الاقتصادي يتبع طريقة علمية التي تضم الخطوات التالية:

- مرحلة مشاهدة الظواهر الاقتصادية الموفرة من طرف الاقتصاد الوصفي والإحصائيات.
- مرحلة التجريد حيث سيتم فيها تبسيط الواقع وذلك بفصل الجوانب الأساسية عن الجوانب الثانوية، فالتجريد هو عملية تسعى إلى عزل بعض الجوانب المهمة وإهمال الجوانب الأخرى.
- مرحلة الاستنتاج: والتي تضم
  - ✓ وضع الفرضيات.
  - ✓ وضع قوانين وذلك بالاعتماد على علاقة النسبية.

- مرحلة التحقق من النظرية : وذلك بمواجهة هذه النظرية للواقع قصد اختبار صحتها والتحقق من النظرية قد يكون باستعمال سلاسل إحصائية ونماذج رياضية أو نماذج الاقتصاد القياسي، فإذا تم التحقق من النظرية في الواقع فيتم قبولها أما في الحالة العكسية فتتم رفضها، يعود رفض العديد من النظريات في غالب الأحيان إلى سوء صياغة للفرضيات.

هذا الأسلوب المنهجي هو مماثل لمنهج البحث العلمي ما عدا في جانبه التجريبي الذي يصعب اللجوء إليه في العلوم الاقتصادية.

يمكن توضيح خطوات المنهج العلمي كالتالي:

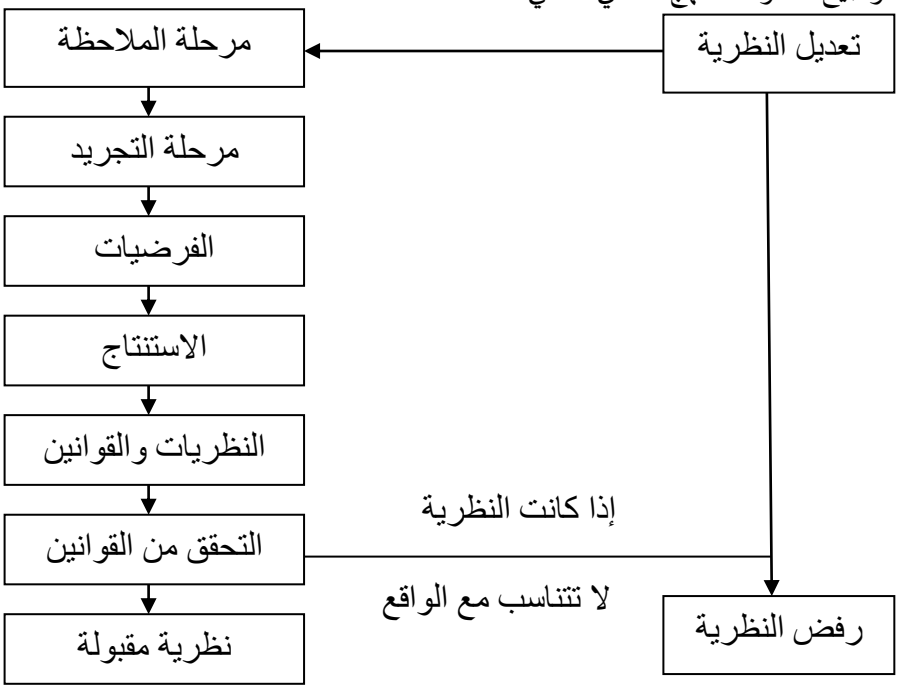

كل نظرية تحتوي على العناصر التالية:

- مجموعة من المتغيرات في مرحلة مشاهدة الواقع.
- مجموعة من الفرضيات حول العلاقات بين هذه المتغيرات.
- مجموعة من النظريات والقوانين التي نود التحقق منها باستعمال نموذج.

أ. **المتغيرات:** النظريات تعد انطلاقاً من متغيرات، المتغير، مثل السعر، هو كمية أو عدد يمكن ان يأخذ مجموعة من القيم.

يوجد عدة تصنيفات للمتغيرات:

- المتغيرات الداخلية (dépendantes) والمتغيرات الخارجية (indépendantes).

خلال إعداد النماذج، بعض المتغيرات تعتبر كمعطيات مثل تلك الخاصة بسنوات سابقة، تلك المتعلقة بقرارات السلطات العمومية (معدل الضريبة) تلك المتعلقة بالمحيط الدولي (أسعار النفط).

المتغيرات الخارجية تأتي غالباً من نماذج أخرى من دراسات أخرى أو حتى من سلطة معينة (دولة، عامل خارجي...)، هذه الأخيرة يطلق عليها المتغيرات الجوهرية، متغيرات التحكم وحتى متغيرات السياسة الاقتصادية.

المتغيرات الأخرى التي يتم استنتاجها من النماذج تسمى المتغيرات الداخلية.المتغيرات الداخلية هي متغيرات مفسرة في إطار النظرية أما المتغيرات الخارجية فهي محددة من طرف عناصر مستقلة عن النظرية وهي تؤثر على المتغيرات الداخلية.

أمثلة:

- الإنتاج الفلاحي كمتغير داخلي يتأثر بالظروف المناخية التي تعتبر كمتغير خارجي.
- أسعار السوق هي متغيرات خارجية بالنسبة لقرارات الاستهلاك والإنتاج.
- كما أن بعض المتغيرات قد تكون داخلية وخارجية في نفس الوقت وهذا حسب المشكل محل الدراسة.

. متغيرات المخزون ومتغيرات التدفق.

متغيرات التدفق تحمل بعداً زمنياً حيث نقول أنها تقدِّر بكذا في الزمن t، أما متغيرات المخزون فهي لا تحتوي على البعد الزمني فهي ظرفية، متغيرات المخزون مثل المخزونات من البضائع التي تقاس عند الجرد، فهي صورة في زمن ما.

أمثلة:

- مداخيل أو نفقات عائلة تمثل تدفقاً، نقول هي كذا في الشهر، السنة، أما مبلغ من المال مودع في البنك والذي يمثل مبلغ ربما تحصلنا عليه في الماضي يشكل مخزوناً.
- عدد سكان بلد هو متغير مخزون تم الحصول عليه عند القيام باحصاء للسكان، التدفقات الداخلة توافق عدد المواليد، الهجرة السنوية، التدفقات الخارجة مثل الوفيات.
- في مؤسسة عدد العمل 1000 _____ متغير مخزون.
- التوظيفات السنوية 50 _____ متغير تدفق.
- احتياطي الصرف تقدر في الجزائر بـ 170 مليار دولار (متغير مخزون).
- الصادرات والواردات _____ متغير تدفق.

وعليه فيكفي قياس المخزون مرة واحدة ثم متابعة التدفقات الداخلة والخارجة قصد معرفة حالة المخزون في أي وقت.

المحاسبة الوطنية هي محاسبة تدفقات: إنتاج، استهلاك، استثمار، ادخار، تصدير، استراد، هي تدفقات لانه عند ذكر الأرقام يجب دائما إرفاقها بكلمة "في السنة".

ب. الفرضيات:

عند إعداد النظريات، صياغة الفرضيات تشكل المرحلة الاكثر اهمية، الفرضية تبحث عن تفسير العلاقة بين متغيرين، وفي هذا المستوى يتجلى مجهود التجريد من خلال تطوير علاقات وظيفية أساسية.

يقوم النموذج الاقتصادي – عادة – على عدة افتراضات أساسية هي :

1 -افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها : وهذا الافتراض يحد من إطار النظرية عن طريق تثبيت عوامل معينة تعتبر جزءاً من النموذج، وهذا يساعد على عزل الظاهرة قيد الدراسة بفرض معرفة العلاقة بين المتغيرات فيها.

مثال : لدراسة أثر الدخل على الاستهلاك، يجب تثبت العوامل الأخرى غير الدخل، كي تتم معرفة أثر زيادة أو نقص دخل المستهلك على الاستهلاك.

2-افتراض العقلانية : وهي تعني أن الشخص يتصرف بعقلانية أو رشد كي يصل إلى تحقيق هدفه وهناك فرق بين السلوك العقلاني، وغير العقلاني ، والعشوائي .

السلوك العقلاني : هو أن يضع الفرد أمامه هدفاً ثم يستخدم الوسيلة الصحيحة في الوصول إليه.

السلوك غير العقلاني : هو أن يضع الفرد أمامه هدفاً ثم يستخدم الوسيلة غير الصحيحة في الوصول إليه.

السلوك العشوائي : هو ألا يضع الفرد أمامه هدفاً ولا يحدد وسيلة معينة بل يتخبط بين السبل والغايات .

3 -فتراض تعظيم شي ما : ومعناه أن الفرد إذا تصرف بعقلانية، فسوف يسعى إلى تعظيم شيء ما، مثلاً إذا كان بائعاً فسوف يسعى إلى تعظيم أرباحه، وإن كان مستهلكاً سيسعى لتعظيم منفعته وإن كان ووالياً سيسعى لهدف اجتماعي وهو تعظيم رفاهية رعيته الاجتماعية .

ج .النموذج الاقتصادي

النماذج ماهي إلا تمثيلات نظرية لعمل الاقتصاد، النموذج هو بيان صريح من التعاريف، الفرضيات المتعلقة بسلوك والافتراضات التي نستعملها، فهو يشكل غالباً قصد التحقق من النظرية.

عملياً، الدراسة المتزامنة لهذه العلاقات يشكل نموذجاً، هذه النماذج تسعى إلى محاكاة العمل المعقد جداً للاقتصاد الحديث وذلك وفق الطريفة الأكثر اكتمالاً ودقة.

فالنماذج تسعى لحل انشغالات السلطات العمومية التي تسعى جاهدة إلى فهم كيفية التوفيق بين مختلف الأهداف المسطرة التي غالباً ما تكون متناقضة، اختبار آثار القرارات الاقتصادية المقترحة أو الأحداث التنبؤية.

ويتكون النموذج من عدة عناصر وصيغ رياضية، وعناصره الأساسية تعرف بالمتغيرات، والمتغيرات نوعان : متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، والمتغير المستقل هو الذي يؤثر على المتغير التابع والأمثلة على النماذج الاقتصادية كثيرة ومنها :

- من النماذج البسيطة دراسة مستويات الاستهلاك كدالة في مستوى الدخل، فهذا النموذج يبسط الواقع بصورة تجعل الاستهلاك وهو متغير تابع يتوقف أو يعتمد على متغير مستقل واحد وهو الدخل، والصيغة الرياضية لهذا النموذج تكون كالتالي :

الاستهلاك = دالة (الدخل)

$C = f(y)$

ومن النماذج المعقدة والأكثر واقعية أن نجعل الاستهلاك باعتباره متغيراً تابعاً يعتمد على العديد من المتغيرات المستقلة مثل الدخل، وعدد السكان، ومستويات الأسعار، والأذواق وغيرها .

والصيغة الرياضية لهذا النموذج تكون كالتالي :

الاستهلاك = دالة (الدخل، عدد السكان، ومستويات الأسعار والأذواق)

$C= f(Y , N , P , T)$

وقد تكون العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة خطية أو غير خطية.

هناك عدة أنواع للنماذج:

- النماذج الوصفية: الوصف قد يكون كماً أو نوعاً.
- النماذج التفسيرية.
- النماذج التنبؤية.
- النماذج التقريرية: تسعى إلى الخروج بالقرارات الواجب اتخاذها قصد تحقيق النتائج المرجوة.

د- النظرية الاقتصادية :

يتكون علم الاقتصاد من العديد من النظريات مثل نظريات الطلب والعرض، نظريات تنمية الإنتاج، نظريات توزيع الإنتاج، نظريات التكاليف، نظريات التسعير، نظريات الاستهلاك والاستثمار، ونظريات التجارة الخارجية ... الخ.

الإنسان الاقتصادي هو ذلك الشخص الملم بنظريات الاقتصاد والمهتم بتحليلها ودراستها.

النظرية بشكل عام هي : قدر من المعرفة منسجم كوحدة واحدة ويمكن استخدامه في استعمالات معينة حسب ظروف خاصة .تشمل النظرية على مجموعة افتراضات أو معطيات ضرورية للتحليل ولتوضيح العلاقة السببية لحل المشاكل العملية.

1-2-2- المنهج الايجابي والمنهج المعياري.

التحليل الايجابي يفسر لماذا الأشياء والسلوكات والتصرفات "هي كما هي"، فهو يهدف إلى توضيح العالم "كما هو"، أما التحليل المعياري يبحث في تعريف ما يجب أن تكون عليه الأشياء والتصرفات ويفسر "كيف يجب أن يكون" العالم.

باستعمال المنهج الايجابي يمكن حل أي خلاف وذلك باللجوء إلى الواقع أما حل الخلافات باستعمال المنهج المعياري فهو جد معقد لأنه لا يعتمد على الوقائع وإنما على الأنظمة الفلسفية ،الثقافية والدينية وعليه فالاقتراح المعياري هو حكم يعتمد على القيم لأنه يميز بين الحسن والسيئ.

الاقتصاد الايجابي يمكنه تفعيل المنهج العلمي، وذلك بوضع فرضيات حول سلوك الأعوان الاقتصاديين قصد الخروج بنتائج متعلقة بتطور المتغيرات القابلة للقياس والتي يمكن مواجهتها مع الواقع، كما ان تطورات الاحصائيات والرياضيات تسمح باختبار هذه الفرضيات النظرية.

1-2-3- المنهجية الفردانية – المنهجية الكلية.

الفردانية المنهجية هي طريقة لتحليل الوقائع الاقتصادية والاجتماعية وهي تنطلق من مبدأ أن الظواهر محل الدراسة يمكن تفسيرها إنطلاقاً من التصرفات الفردية، أما المنهجية الكلية تعتبر أن التصرفات الفردية تندرج تحت سياق عام محدد مسبقاً (معايير وقواعد مجتمع، الطبقة الاجتماعية المنتمي إليها...) وعليه فدراسة السياق العام ضروري لفهم وتفسير الأفعال الفردية.

1-2-4- التحليل الجزئي والتحليل الكلي.

الاقتصاد الجزئي يهتم بدراسة سلوك الأعوان الاقتصاديين كل على حدى ويكون التركيز فيه على تكون الأسعار والمشكلة الأساس التي يعالجها هي تحديد الأسعار والكميات نتيجة التقاء قوى العرض والطلب، أما الاقتصاد الكلي مثل المستوى العام للأسعار البطالة، يحلل الإجراءات المالية والنقدية، يحلل أثر تغيرات معدل النمو الاقتصادي، فهو يتعلق بالمتغيرات الكلية للاقتصاد.

1-3- تعريف العلوم الاقتصادية

يعرف Edmond Malinvaud : الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية استعمال الموارد النادرة قصد إشباع حاجات الأفراد الذي يعيشون في المجتمع، فهو يهتم من جهة بالعمليات الأساسية من إنتاج، توزيع واستهلاك للسلع ومن جهة آخرى بالهيئات والأنشطة التي تسعى إلى تسهيل هذه العمليات.

في كتابه "الاقتصادي" قدم Paul Samuelson التعريف التالي: الاقتصاد هو دراسة الطريقة التي يختار بها الأفراد والمجتمع، سواء باللجوء إلى النقود أو عدمه ، وذلك باستعمال **الموارد الإنتاجية** النادرة القابلة للاستعمال المتعدد قصد **إنتاج** مختلف السلع **وتوزيعها** على الاستهلاك الحالي والمستقبلي للأفراد والجماعات المختلفة المكونة للمجتمع.

يرى البروفسور روبنز أن الاقتصاد هو دراسة سلوك الإنسان فى مجال العلاقة بين أهداف متعددة ووسائل متعدد ة ذات استعمالات متنوعة، وبعبارة أخرى، أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يبحث فى تنظيم الموارد المحددة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف والحاجات المتعددة، وأساس هذا التعريف هو ندرة الموارد التى تحت تصرف الإنسان بالنسبة لما يريد إشباعه من حاجات إنسانية مع تعدد هذه الحاجات وكثرتها، أى أن علم الاقتصاد وهو علم الملائمة بين الوسائل والغايات . ومعنى ذلك أن علم الاقتصاد يدور حول ما هو ملاحظ فى الحياة الواقعة عن ندرة نسبية للموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان، مما يحتم عليه استخدام هذه الموارد المحدودة على أفضل وجه مستطاع، حتى يمكن إشباع أقصى حد ممكن من هذه الحاجات، وما ينشأ عن ذلك من علاقات بين أفراد المجتمع الإنسانى وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع .تتميز هذه التعاريف بأنها تركز على الجوانب الأساسية للمشكلة الاقتصادية.

2- **تعريف المشكلة الإقتصادية** (الشافعي، 2004،):

تنشأ المشكلة الإقتصادية بسبب الندرة النسبية في الموارد الإقتصادية, وتعدد, و كثرة و تنوع حاجا ت أفراد المجتمع المراد إشباعها, التي أوجدت بدورها الإنسان مند القدم, فالمشكلة الإقتصادية تعني أن الموارد محدودة, والحاجات متعددة, و تصبح المسألة هي كيفية توزيع الموارد علي الحاجات, للحصول علي أقصي إشباع ممكن.

-المشكلة الإقتصادية علي مستوي الفرد: تعني محدودية الدخل وكثرة الحاجات, وبالتالي هناك أمام المستهلك عملية الإختيار و وضع الأولويات, والتضحية ببديل آخر عندما يختار أحد البدائل, أي التضحية بحاجة أو حاجات أخري عندما يختار إشباع حاجة معينة.

- المشكلة الإقتصادية علي مستوي المجتمع : فهي تعني أيضا محدودية الموارد و كثيرة الحاجات, ومن ثم لابد من الإختيار و وضع الأولويات, ومن ثم التضحية, فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بحاجات و رغبات أفراد المجتمع المتعددة و المتنوعة و المتجددة عبر الزمن, ولذلك علي المجتمع أو الإقتصاد القومي أن يختار ويضع الأولويات, ويضحي بأشياء مقابل إشباع حاجات معينة من خلال توجيه أو تخصيص الموارد المتاحة علي إستخدماتها المختلفة بحيث يتم إستخدام هذه الموارد كاملة أي موارد عاطلة, ومن ثم توزيع السلع و الخدمات المنتجة بأفضل طريقة ممكنة علي أفراد المجتمع أي بالطريقة التي تحقق أقصى إشباع ممكن .

وهكذا يلاحظ أن المشكلة الإقتصادية لا تختلف من الجوهر علي مستوي الفرد أو علي مستوي المجتمع وإن كانت تختلف من حيث الشكل, ومن حيث طريقة المعالجة .

2-1- عناصرالمشكلة الإقتصادية (حسين، 1998): يمكن الكشف عن عناصر للمشكلة الإقتصادية وهي :

2|-1-1- الحاجات:هي رغبة الأفراد للحصول علي سلع و خدمات متعددة ومختلفة, بإختلاف المراحل و العصور الزمنية التي يعيش فيها الإنسان, وهي مكتسبة نتيجة التطور الذي عرفته البشرية, حيث أنه ما أن ينتهي الإنسان من إشباع مجموعة من الحاجات, حتي يجد نفسه أمام حاجات جديدة للإشباع, حيث تظل المشكلة الإقتصادية مستمرة طالما هناك نشاط إقتصادي للإنسان. فالحاجة هي شعور بعدم الرضا و الحرمان الذي لا يمكن أن يمحى إلا بمجهود.

الحاجات يمكن أن تكون:

- الحاجات الأولية الضرورية للحياة.
- الحاجات الثانوية: ضرورية ولكن يمكن الاستغناء عنها.
- الحاجات (الكمالية) مثل السياحة، التسلية.
- الحاجات الفردية: لها خاصية ذاتية تشبع حاجات كل فرد حسب سنه، ذوقه، ثقافته.
- الحاجات الجماعية: يتم إشباعها من طرف الدولة وهي التي توافق تلك الحاجات التي يشعر بها كل المجتمع مثل (الأمن) البنى التحتية.

الحاجة هي إحدى متطلبات الطبيعة والحياة الاجتماعية فهو مفهوم نسبي يتغير:

- عبر الزمن: فالحاجات تتغير بدلالة:
  - ✓ درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي.
  - ✓ تطور الذهنيات والابتكارات التكنولوجية التي تولد تحولات عميقة في الحاجات.
  - ✓ ظاهرة الموضة
- عبر المكان: وذلك بدلالة، فالحاجات تتغير حسب:
  - ✓ الاعتقادات.
  - ✓ الفئات المهنية
  - ✓ مكان الإقامة.

☜ الحاجة تعتبر اقتصادية إذا أمكن إشباعها عن طريق سلعة أو خدمة نادرة، أي متاحة بكمية محدودة.

☜ الحاجة التي يمكن إشباعها بدون جهد لا يمكن وصفها بالاقتصادية مثل التنفس.

☜ الحاجة يمكن إشباعها بسلع مادية أو غير مادية.

للحاجات عدة **خصائص** نذكر منها: القابلية للتعدد، القابلية للاشباع، القابلية للقياس , امكانية المقارنة ، امكانية الاحلال و التكامل و ارتباطها بمنفعة الفرد.

2-1-2- الموارد (عبدربه،رائد، 2013): تتميز الموارد الإقتصادية بالندرة النسبية, وهي محدودة في زمان ومكان معين, وعدم كفايتها لإشباع الحاجات, وبالتالي لها إستخدامات بديلة حيث إن إستخدام الموارد في إشباع حاجة معينة يعني ذلك التضحية ببديل آخر, وهكذا يصبح علي الفرد أو للمجتمع أن يتخد قرارات إقتصادية, والتضحية بشئ معين من أجل الحصول علي شيئ آخر.

تعد الندرة النسبية جوهر المشكلة الاقتصادية والمقصود بالندرة النسبية، ندرة وسائل الاشباع بالنسبة للحاجات، و وسائل الاشباع هي الموارد المتوفرة، وهذه الموارد مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الانسان في الحصول عليها. فالسلع و الخدمات المعروضة في مجتمع معين تكون نادرة بالنسبة لحاجات الناس اليها و لهذا لا يستطيع الانسان اشباع جميع حاجاته المتزايدة منها. فلا توجد موارد انتاجية في العالم تكفي لانتاج كل ما يحتاجه الناس من السلع لاشباع حاجاتهم. فلولا ندرة الموارد لما كان هناك مشكلة استعمال عوامل الانتاج. فالندرة هي الصفة المميزة للسلع الاقتصادية و ان الدليل على ندرة هذه السلع هو ضرورة بذل الجهد و المال لغرض الحصول عليها.

2-1-3-الندرة : يقصد بالندرة أن الموارد الاقتصادية محدودة، أي أنها غير كافية أو أنها غير مستغلة إستغلالا رشيدا بحيث لا يمكنها أن تلبي جميع حاجات الأفراد الفردية أو الجماعية ,و الندرة قد تكون مطلقة أو نسبية الموارد ا لإقتصادية التي تتصف بالندرة تشمل عوامل الإنتاج و السلع و الخدمات و النقود و الوقت.....إلخ

2-2- أركان المشكلة الإقتصادية (نعمةالله، 2006،ص18) :

هناك 3 أسئلة تواجه أي إقتصاد في العالم, يجب البحث عن إجابة محددة لها مع إختلاف الإجابة من إقتصاد لآخر, حسب النظام الإقتصادي السائد, حيث تكوّن في مجموعها الأركان الأساسية المكونة للمشكلة الإقتصادية, و تقاس كفاءة أي نظام إقتصادي و فعاليته بالإجابة علي تلك الأسئلة وهي :

- ماذا ننتج : أي علي الإقتصاد القومي أو المجتمع, أن يختار من قائمة طويلة من السلع و الخدمات, ماذا ينتج و بأي كمية, و تتحدد هذه السلع من خلال آليات السوق, و جهاز الثمن, أو من خلال التخطيط وتجدر الإشارة إلي أن علم الإقتصاد ينطوي علي العديد من التقسيمات لأنواع السلع والخدمات لعل من أهمها :

السلع الحرة والسلع الإقتصادية: فالسلع الحرة هي السلع الغير إقتصادية التي تقع تحت دراسة علم الإقتصاد, وتتحول هذه السلع إلي سلع إقتصادية, عندما تقدم خدمات لعناصر الإنتاج, أما السلع الإقتصادية فهي السلع التي يتحدد لها سعرا, و يشارك في إنتاجها عناصر الإنتاج النادرة , حيث لا توجد في الطبيعة بصورة كافية, ولا بد من بدل مجهود لإنتاجها .

وهناك أيضا السلع الإستهلاكية و السلع الإنتاجية, فالسلع الإستهلاكية تستخدم الإشباع الحاجات بطريقة مباشرة, مثل إشباع الحاجة إلي الغذاء , أما السلع الإنتاجية التي تعتبر وسائل لإشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة, حيث تستعمل السلع كوسيط في العملية الإنتاجية. كما يمكن تقسيم السلع الى: السلع المكملة والسلع الإحلالية والسلع المستقلة، السلع الخاصة و السلع الجماعية، السلع المادية والسلع الغير مادية، السلع المعمرة و السلع الغير معمرة.

تكون السلع اقتصادية إذا استجابت إلى ثلاثة خصائص:

- **المنفعة أو القدرة على إشباع حاجة**، هذه الخاصية نسبية، فهي ترتبط بالوقت والمكان، فالبترول ليست سلعة اقتصادية قبل اكتشاف المحرك.
- **التوفر**: إمكانية الحصول على هذه السلعة في كل زمان.
- **الندرة**: السلعة المتوفرة بكميات غير محدودة ليست سلعة اقتصادية، الهواء ليست سلعة اقتصادية رغم أنه يشبع حاجة مهمة وهي التنفس ليشت نادرة هو عبارة عن سلعة حدة.

- كيف ننتج : أي كيف نختار الأسلوب الذي يتم به الإنتاج, و تحديد الكيفية التي سوف يتم عن طريقها مزج عناصر الإنتاج المتوفرة في المجتمع, لإنتاج السلع و الخدمات التي تحقق أقصي إشباع ممكن, وذلك سيعتمد علي مدى توفر عنصر من عناصر الإنتاج, عن عنصر آخر, وهذا يعني أن الإقتصاد القومي أو المجتمع الذي تتوفر لديه أعداد كبيرة من عناصر الإنتاج, مثل عنصر العمل سيعمل علي إختيار أسلوب إنتاجي يعتمد علي إستخدام الأيدي العاملة, بنسبة أكبر من عنصر رأس المال, وهو ما يعرف بأسلوب الإنتاج كثيف العمل, أما لإقتصاد القومي أو المجتمع الذي يتوفر لديه رأس المال بوفرة, فيعمل علي إختيار أسلوب إنتاج يستخدم نسب أكثر من رأس المال, مقابل نسب أقل من عنصر العمل, وهوما يعرف بأسلوب الإنتاج كثيف رأس المال .

قصد إشباع الحاجات، الفرد يتوفر على ثلاث موارد التي توفرها الطبيعة، العنصر البشري أو رأسمال المادي. هذه الموارد تستعمل في الفعل الإنتاجي و تسمى عوامل الإنتاج.

الموارد الطبيعية مثل الأراضي، السماء، البحر

الموارد البشرية، وتكون على ثلاث مستويات: العدد، الصحة والنوعية.

أما **رأس المال المادي** هو يضم جميع العناصر التي تساعد على إنتاج سلع أخرى مثل الطرق، السكك الحديدية، السدود، الجرارات، المصانع والشاحنات، السيارات.

ويمكن التفرقة بين **رأس المال المادي** الثابت مثل التجهيزات والآلات المعمرة التي تسمح برفع فعالية العمل. و**رأس المال المتداول** الذي يمثل تلك الأصول التي تقوم بتحويلها فصد إنتاج سلع أخرى مثل المواد الأولية والمواد نصف مصنعة.

. أي تقنية يجب أن نختار؟

أي ما هي عوامل الإنتاج التي يجب استعمالها لإنتاج السلع والخدمات؟ الاختيار يمكن أن يكون بين الأنشطة ذات الكثافة العالية لرأس المال مثل الصناعات الالكترونية أو باستعمال اليد العاملة مثل النسيج، هذا الاختيار هو مطروح كذلك بالنسبة لاستعمال المواد الأولية.

- لمن ننتج : ويعني كيفية توزيع السلع و الخدمات علي من شاركوا في الإنتاج, حيث تتم عملية التوزيع عن طريق تفاعل العرض و الطلب ,أي بواسطة السوق, و قد تتدخل الدولة عن طريق سياستها الإقتصادية لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات المحدودة الدخل .

الفصل الثاني: تيارات الفكر الاقتصادي (خلف، 2008،ص10)

إن تعدد تعاريف العلوم الاقتصادية هو نتيجة لتنوع الفكر الاقتصادي، فالعلوم الاقتصادية نشأت من ذلك التعارض بين الحسابات اللامتناهية للأفراد والكميات المحدودة من الموارد المتاحة لإشباعها، فالعلوم الاقتصادية ارتبطت في أول الأمر

بوصف وقياس وفهم اختيارات الأعوان الاقتصادية وكمرحلة ثانية حاولت العلوم الاقتصادية بناء قوانين ونماذج قصد توجيه الفعل السياسي.

التفكير الاقتصادي ظهر عند الفلاسفة اليونانيين (أرسطو وأفلاطون) الذين درسوا الاقتصاد المنزلي، ففي العصور الوسطى الأخلاق المسيحية هي التي ألهمت الفكر الاقتصادي.

بين القرن 16 و 18، أرجح التجاريون التفكير الاقتصادي مستقلا ولكن لم يكن يشكل تيارا اقتصاديا مهيكلا، في نصف القرن الثامن عشر، قدم الفيزيوقراطيون بعض التحاليل الاقتصاديةالإجمالية في شكل دورة التي كانت بمثابة المرحلة التمهيدية للفكر الاقتصادي.

انطلاقا من نهاية القرن الثامن عشر، تطورت تيارات فكرية نظرية حقيقية، الفروقات بينها كانت حول مسائل أساسية في التحليل الاقتصادي.

1-الفكر التجاري (التجاريون) les mercantiliste. (القريشي، 2008،ص81)

الحضارات القديمة والعصور الوسطى لم تتناول الفكر الاقتصادي إلا بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية والأخلاقية والقانونية، وقد بدأ الاهتمام بالاقتصاد والسياسات الاقتصادية مع نشأة الدولة الحديثة وخاصة في القرن السادس عشر (ق 16)، وظهرت تبعا لذلك عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الاقتصادية والتي مهدت بذلك لظهور علم الاقتصاد، ومن أهم الأفكار التي سادت تلك الفترة نجد أفكار وتطورات المدرسة أو التيار التجاري.

-الظروف السائدة في تلك الفترة.

شهد القرن الخامس والسادس تحرير العبيد من النظام الإقطاعي في أروبا واتجه معظم الناس إلى التجارة، إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى ولكن التغيير جاء عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو بطريقة متسارعة حيث أدت إلى ثراء التجار ورفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي وظهورهم كطبقة قوية في بلدانهم.

ومن أسباب ازدهار التجارة الخارجية:

- اتصال أروبا بالمشرق الإسلامي.
- اكتشاف طرق مواصلات جديدة.
- اكتشاف القارة الأمريكية الغنية بالذهب.

بعدما صار التجار قوة، تم القضاء على سلطة الإقطاعيين والنبلاء والأمراء وتمكن الملك من فرض سلطة مركزية، وكانت هذه الخطوة بمثابة اللبنة الأولى التي أدت إلى ظهور الدولة الأوروبية الحديثة التي تقوم على أساس قومي و تخضع لسلطة مركزية، قدم التجاريون (باعتبارهم قوة) مجموعة من السياسات الاقتصادية التي اعتقدوا أنها كفيلة لتحقيق الرفاهية لاستقرار الدولة الحديثة، لتشكل بذلك ميلاد مرحلة جديدة من الفكر والتنظيم الاقتصادي عرف بالرأسمالية التجارية.

تعريف المدرسة التجارية

يطلق مصطلح "التجارية" على مجموعة من الآراء والإجراءات والسياسة الاقتصادية التي طبقتها أيضا الدولة القومية التي سادت معظم الدول الأوروبية خلال مدة ثلاث قرون تقريبا (1450-1750) أي من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، أي تلك المرحلة الانتقالية من الإقطاع إلى الرأسمالية.

وكان موضوع التجارية أساسا هو الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو العمل لإغناء الأمة وما السبل لتدعيم القوة السياسية والاقتصادية للدولة؟

أهم أفكار التجاريين (القريشي، 2008،ص84).

1-**إثراء الدولة** هو هدف رئيسي، فالثروة هي ما تحقق القوة للدولة.

2-يرى التجاريون ضرورة أن تكون **الدولة قوية** وأن يكون الهدف من النظام الاقتصادي هو تحقيق وتدعيم هذه القوة.

3-الثروة تتحقق بما تحوزه الدولة من **المعادن النفيسة من الذهب والفضة** وعليه فلتعظيم الثروة يجب زيادة المخزون من المعادن النفيسة، وهذا لا يتم إلا عن طريق التجارة الخارجية أي عن طريق الميزان التجاري الذي يجب أن يكون في مصلحتها، فقد اهتموا بالتجارة والصناعة وأهملوا الفلاحة لكونها لا ترتبط بالحصول على المعادن النفيسة.

قصد بلوغ هذا الهدف يقترح التجاريون:

-**الحماية**: منع خروج الذهب والفضة وذلك بمنع خروج المواد الأولية والحد من دخول المنتجات الصناعية الأجنبية.

-**الاستعمار:** وذلك قصد تطوير الصادرات.

-**تدخل الدولة**: من خلال تنظيم الصناعات وبناء البنى التحتية خاصة الأسطول البحري والعسكري قصد غزو أسواق أخرى لتطوير الصادرات، فهم يعتقدون أن كمية المعادن في العالم ثابتة فزيادة ثروة أي دولة لابد أن يكون على حساب نقص ثروة دولة أخرى.

-**زيادة عدد سكان**: يرى أيضا التجاريون ضرورة زيادة عدد السكان لأن هذه الزيادة تسهل الحصول على يد عاملة رخيسة وتشجع تنمية الصناعة والتصدير ومن ثم زيادة الثروة.

-**وفرة النقود:** فقد ساهمت في تقليل معدل الفائدة و شجعت القرض والإنتاج إلا أنها كانت مصدرا للتضخم فزيادة كمية النفوذ لم يقابله زيادة في الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية، فكانت أول صياغة للنظرية الكمية للنقود أي كمية الأسعار المعتمدة على أساس كمية النقود المتداولة.

أهم كتاب ورواد التيار التجاري (المعمورى، 2012،ص37)**:**

-جون باتيست كولبيرJean Baptiste Colbert: رجل دولة فرنسي.

-انتوان دي مونكرتيانAntoine De Montchrestien: رجل اقتصادي فرنسي صاحب كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي" 1615.

-جون بودان Jean Dodin: فيلسوف وقاضي فرنسي.

- توماس مان Tumas Mun

-ويليام بيتي William Petty.

التجارة هي تسمية للعالم الاقتصادي آدم سميث وأصلها إيطالي MERCANTE أي Marchand.

المذهب التجاري أدى إلى نظام اقتصادي قلص من فضاء وتواجد القطاع الخاص، كما أن التركيز على التجارة أدى إلى إهمال القطاع الفلاحي وترك والتخلي على الأراضي الفلاحية والنزوح الريفي.

قصد حل هذا المشكل، ظهر تيار فكري جديد ذو خلفية ليبرالية وكان ذلك مع نهاية القرن السابع عشر، ففي هذه المرحلة كانت الثروة الصناعية وتم التشكيل الحديث للدولة الأوروبية.

في إطار هذه الظروف تم تجاوز الفكر التجاري وبروز تيار جديد الليبرالية، حيث ظهرت ثلاث مدارس منذ 1750:

-الفيزيوقراطيين.

-الكلاسيكيون.

-النيوكلاسيكيون.

2- الفيزيوقراطيون (المعمورى، 2012،ص286) **les physiocrates** :

الفيزيوقراطية تعني قوة الطبيعية، وهي تيار فكري لمجموعة صغيرة من الاقتصاديين خاصة من فرنسا والذي لم يدم طويلا، تستمد المدرسة أفكارها من الاقتصادي والطبيب الفرنسي فرانسوا كونيهFrançois Quesney. هذه المدرسة تعارض فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومنطق التجاريين في أن الثروة تكمن في المعادن النفيسة.

بالنسبة للفيزيوقراطيين، الثروة تأتي كليا وحصريا من الأرض، فالأنشطة التي تدور حول الأرض فقط هي التي تخلق الثروة، فالصناعة عقيمة لأنها لا تستطيع خلق الثروة بل تقوم بتحويلها فقط، أما التجارة فهي تقوم بتوزيعها فقط.

بالنسبة للفيزيوقراطيين، المجتمع مقسم إلى ثلاث طبقات:

- **الطبقة المنتجة:** كل من يعمل في الأرض.
- **طبقة ملاك العقارات**

- **الطبقة العقيمة:** الحرفيين، الصناعيين والتجار.

الفلسفة الأساسية لهذه المدرسة تعتمد على الليبرالية: الحرية على أساس الملكية.

3-المدرسة الكلاسيكية (القريشي، 2008،ص115):

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، اهتمت هذه المدرسة بالأسس الأخلاقية للفعل البشري: الأنانية الفردية يمكن اعتبارها دافع قوي والحرية والمنافسة هما أسس أخلاقية صالحة لتنظيم العلاقات الاجتماعية، المدرسة الكلاسيكية تهتم بالتصرفات الاقتصادية الجزئية، أي بالمشاكل المرتبطة بالمصايعة الفردية مثل القيمة، الأسعار،..إلخ فنظرتها جزئية وهي تعتقد أن المجموعة تتكون عند إضافة الجزئيات إلى بعضها البعض.

الكلاسيكية فلسفة ليبرالية ترى أن الحرية الاقتصادية وحق الملكية الشخصية مبادئ أساسية في الحياة الاقتصادية، باعتباره حق مقدس، لذلك لا ينبغي للدولة في توجيه الأنشطة الاقتصادية أو الحد من الملكية الشخصية.

أهم رواد هذه المدرسة (هيكل، 1980،ص761)

-آدم سميث، مؤسس الفكر الكلاسيكي (1723-1790)

-توماس روبار مالتيس Thomas Robert Maltos (1766-1834) نظرية التكاثر السكاني.

-جون باتيست ساي Jean Baptiste Say (1767-1832) قانون المنافذ.

-دافيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823) نظرية الربح التكاليف النسبية.

-جون ستيوارت ميل Jean Stuart Mill (1806-1873).

الممثل البارز لهذه المدرسة هو البروفيسور فالفلسفة الأخلاقية في جامعة غلاسكو "آدم سميث" وهو الأب المؤسس للعلوم الاقتصادية الحديثة.

في كتابه "ثروة الأمة" ، بين سميث أن الثروة الحقيقية تكمن في الإنتاج المادي وأن الوسائل التي تسمح لرفع هذا الأخير هي:

-**التخصص وتقسيم العمل**: بين سميث أن تقسيم العمل هو الدافع الأساسي للتطور لأنه يسمح برفع الإنتاجية حيث قام بتجربة في إحدى مصانع الإبر ولاحظ أن التخصص التقني هو يصدر فعالية.

-**اليد الخفية**: الوسيلة الثانية لرفع الثروة وترك الأفراد يكونون الثروة لأن ثراء هؤلاء الأفراد يؤدي إلى ثراء الأمة حسب"سميث"، الأفراد يتميزون بدوافع ذات طابع أناني، فلا يوجد شخص يهتم بضمان الازدهار الاقتصادي العام ولا يدري حتى كيف يقوم به، فالطريقة الوحيدة المتوفرة لديه هي الحركة في إطار مصلحته الشخصية.

فالمشترون والبائعون الذين يلتقون في الأسواق هم محفزون بمصالحهم الشخصية المتعددة والمتباعدة، هذا التنوع في القرارات المستقلة والغير الممركزة تماما هي منسقة بواسطة يد خفية التي تسمح بالوصول إلى وضع التوازن وتلعب دور المنظم.

-**عدم التدخل**: الأسعار التي تحدد تجربة في مختلف أسواق السلع والخدمات تلعب دور المؤثرات الاقتصادية، فالأسعار المرتفعة تشير إلى وضعية ندرة بينما الأسعار المنخفضة مرادفة للآخرة، إذا تركنا السوق تعمل بحرية، فإنه سوف يصل إلى أحسن وضعية ممكنة للمجتمع.

فالدولة يجب عليها ألا تتدخل في عمله فبالإضافة إلى المهام التنظيمية والرقابية يجب على الدولة أن تتحمل على عاتقها بالأشغال المرتبطة بالبني التقنية الضرورية للعمل الاقتصادي.

-**التبادل الحر**: حسب سميث هناك طريقة أخرى لتنظيم الثروة وذلك عن طريق التبادل الحر إذ يمكن للمجتمع الحصول على المنتوجات بأحسن الأثمان.

فالتخصص الدولي ضروري وكل بلد تستفيد من التخفيض في المنتجات التي يتوفر عليها على ميزة مطلقة ويترك إنتاج السلع الأخرى في دول أخرى.

من بين أهم أفكار الكلاسيكيون نذكر:

نظرية القيمة:

هذه النظرية تم تطويرها من طرف سميث وريكاردو وهي تسمح بتعريف وتحديد قيمة السلع انطلاقا من التناقض الموجود بين الماء والماس، حيث تم التفرقة بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية، فالشيء الأكثر منفعة لديه قيمة تبادلية أكبر، وعليه فالمنفعة لا تسمح بقياس القيمة التبادلية رغم أهميتها، لأن السلعة التي ليس لها منفعة ليس لها قيمة فالمنفعة تعطي القيمة ولكن لا تسمح بقياسها.

حسب ريكاردو: القيمة التبادلية لسلعة تتوقف على ندرتها وعلى كمية العمل المباشر والغير مباشر والتي يتضمنه إنتاجها فهو يفرق بين السلع التي يمكن مضاعفة إنتاجها والتي لا يمكن مضاعفة إنتاجها، فلأولى تتحدد قيمتها بالندرة والثانية بكمية العمل.

حسب آدم سميث:القيمة التبادلية لسلعة أي سعرها لا يرتبط بكمية العمل فقط الداخل في إنتاجها وإنما على عنصر الأرض ورأس المال.

نظرية التوزيع: تم تطويرها من طرف آدم سميث تم إعادة التطرق إليها من طرف ريكاردو وهي يفرق بين ثلاثة مجموعات ذات مصالح متضادة:

-مالكي الأراضي: الذين يتحصلون على ربوع.

-العمال: الذين يتحصلون على أجور.

-المقاولون: الذين يتحصلون على الربح والذي يساوي الدخل من العمل- الأجور- الربوع.

4- المدرسة الماركسية (طوروس، 2010،ص101):

أفرزت الثورة الصناعية وتطور النظام الرأسمالي العديد من الأزمات الناتجة عن الاستغلال البشع الذي كانت تعيشه طبقة العمال والمتمثل في تشغيلهم لفترات تتراوح بين 14-17 ساعة يوميا في مناجم مظلمة ومعامل ضيقة إلى جانب تشغيل النساء والأطفال والصغار بأجور جد منخفضة. مما أدى إلى انفجار العديد من الاحتجاجات على الظروف السيئة في مختلف الدول الصناعية وإلى ظهور مذاهب فكرية تعارض وتنقد المذهب الكلاسيكي.

وخلافا للتيارات الإصلاحية والنزعات الاشتراكية المثالية أو الطوباوية التي قالت بوجوب إدخال بعض التعديلات على النظام الرأسمالي مع المحافظة على أسسه. نادت المدرسة الماركسية بضرورة القضاء على هذا النظام برمته لأنه السبب في الأوضاع الاجتماعية المتردية.

وقد تأسست هذه المدرسة على يد كل من كارل ماركس (1818-1883) وفريدريك إنجلز (1820-1895) اللذان يعتبران الواصفان الأساسيان لطريقة التحليل الماركسي المعتمدة على الجدلية المادية وعلى تفسير التطورات التاريخية من خلال صراع الطبقات.

كما شملت الماركسية فيما بعد عطاءات مفكرين ماركسيين كثيرين من أمثال لينين، وتروتسكي وستالين وماوتسي تونغ وغيرهم.

وسنكتفي هنا بالإشارة إلى ما جاء به ماركس من أفكار اقتصادية وهي أفكار تجتمع في غالبها في كتابة رأس المال الذي نشر الجزء الأول منه سنة 1867. أما الجزئيين التاليين فقد نشرهما إنجلز بعد وفاته في عامي 1885 و 1894. وقد انطلق كارل ماركس من انتقاد الفكر الاقتصادي الرأسمالي كما أعطى للصراع بين الطبقات أهمية كبيرة في تفسير التطور التاريخي معتبرا أن دراسة تاريخ أي مجتمع هو دراسة لتاريخ الصراع بين الطبقات المستغلة والطبقات المستغلة.

ومن النظريات الأساسية التي جاء بها كارل ماركس نذكر على الخصوص (القريشي، 2008،ص167):

نظرية القيمة

يعتبر كارل ماركس أن قيمة أية سلعة كيفما كانت يعبر عنها عامل واحد هو مقدار العمل الإنساني المبذول لإنتاجها. وتقاس هذه القيمة بالزمن الاجتماعي، أي بالزمن الذي يقضيه العامل المتوسط لإنتاج المادة على أساس توفر مستوى معين من وسائل الإنتاج التي يستعملها المجتمع.

نظرية فائض القيمة

يضطر العمال للاشتغال لحساب صاحب رأس المال لأنهم لا يملكون وسائل الانتاج، فيمنحهم المنظم أقل أجر ممكن وهو الأجر الذي يمكنهم من العيش وإعالة أفراد عائلتهم أي الحد الأدنى للمعيشة.

في حين ينتجون لصاحب رأس المال إنتاج ذا قيمة تفوق بكثير قيمة الأجور المحصل عليها وهكذا يحصل الرأسمالي على الفارق الموجود بين قيمة السلع وقيمة قوة العمل. وهو ما يسمى بفائض القيمة وهو أساس الاستغلال الرأسمالي في نظر الماركسيين.

فالعامل الذي يشتغل مثلا عشر ساعات لا يتلقى من الرأسمالي سوى أجرا قيمته أربع ساعات، فالست ساعات الزائدة إنما يشتغلها مجانا لحساب الرأسمالي لمجرد أنه يملك وسائل الإنتاج.

واقترح كارل ماركس لحل هذا المشكل ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

نظرية التركيز الرأسمالي

وهي نظرية تقوم على فكرة التنافس بين الرأسماليين من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من فائض القيمة. هذا التنافس تصاحبه زيادة في الأرباح وفي حجم المشروعات.

ويترتب على هذا التراكم الرأسمالي زيادة في الإنتاج يصعب تصريفها بسبب ضعف قيمة أجور العمال فتقوم المنافسة بين أرباب المعامل من أجل تصريف إنتاجهم ما ينتج عنه القضاء على المشروعات الإنتاجية الصغيرة وإخراجها من دورة الإنتاج وظهور الاحتكارات وتركز رؤوس الأموال في يد عدد قليل من كبار الرأسماليين.

نظرية التفقير

يؤدي التراكم الرأسمالي إلى التوسع في استخدام الآلات في عملية الإنتاج على حساب عنصر العمل. أي تكثيف الرأسمال في العمليات الإنتاجية مما يؤدي إلى تقليص فرص العمل أمام فئات عريضة من أفراد المجتمع وإلى تزايد البطالة وتزايد أعداد ما يصفه ماركس بالجيش الاحتياطي للصناعة الذي يمارس ضغطا على الأجور لتبقي عند حد لا يتجاوز المستوى اللازم للمعيشة.

نظرية الأزمات

لا تمثل الأزمات في النظام الرأسمالي حالات عارضة خارجية المنشأ بل هي كامنة في صيرورته التاريخية إذ تزداد الهوة بين الرأسماليين والعمال ويزداد عدد الجيش الاحتياطي الصناعي المتعطل مما يؤدي إلى تكوين طبقة هائلة من المجتمع غير مستهلكة في حين تتراكم السلع في الأسواق فتحدث الأزمة وتتوالى الأزمات واحدة تلو الأخرى حتى انهيار النظام الرأسمالي وحلول نظام اقتصادي جديد ينكر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ويأتي بدلها بالملكية الجماعية والتي ستؤدي إلى اختفاء العمل غير المدفوع الثمن ويظهر مجتمع جديد بلا طبقات وبلا استغلال.

5- المدرسة النيوكلاسيكية (حسن، 1998،ص523)

تعتبر هذه المدرسة امتدادا للمدرسة الكلاسيكية، لأنها تؤمن باللبيرالية كمنطق للنشاط الاقتصادي، و لكنها تختلف عنها في نقطتين مهمتين ألا و هما : في طريقة التحليل و نظرية القيمة .لذلك يعتبر الاقتصاديون المدرسة الحدية، بمثابة مدرسة كلاسيكية حديثة ." New Classics " و لقد ظهرت هذه المدرسة على مستوى ثلاث جامعات سنة 1871. و هذا عن طريق ثلاث مفكرين اقتصاديين و هم : كارل مانجر بالنمسا-Carl Mengerو" ولراسWALRAS-في لوزان بسويسرا و"ستالي جيفنس - Jevons Stanlayبكامبردج بانجلترا .ثم تلاهم عدد من المفكرين فيما بعد، و من المبادئ التي انطلقت منها هذه المدرسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

-يعتبرالحديون أن قيمة المواد تتحدد من خلال منفعتها و ليس من خلال العمل المنفق من أجل إنتاجها، بمعنى آخر، أن قيمة سلعة تزيد عن قيمة سلعة أخرى، لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من السلعة أو المادة الثانية و العكس صحيح .إذن،

فان قيمة المواد تتحدد استنادا إلى النيوكلايسك، بمنفعتها الحدية لا بالعمل. و المنفعة الحدية بالنسبة لهم، هي المنفعة المترتبة عن استهلاك آخر وحدة من السلعة المستهلكة. و هذه المنفعة تخضع للتناقص.و نشير إلى أن هذه المنفعة تتحدد بندرة السلعة محل الاعتبار.و قد استطاعت النظرية الحدية، اعتمادا على مفهوم الندرة أن تفسر لماذا تنخفض قيمة الماء و الهواء و الشمس مثلا، رغم ارتفاع قيمها الاستعمالية .

-استعمال هذه المدرسة للأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي، و لقد استعمل ريكاردو هذا الأسلوب قبل الحديين في نظريته المعروفة " بالريع ." la rente -بحيث أعتبر أن الأرض الحدية، أو آخر أرض مستغلة هي مصدر الريع، أي يتعلق البحث الحدي بمعرفة معطيات الوحدات الأخيرة، مثال على ذلك عندما نقول الأجر الحدي، فهو أجر آخر عمل، و عندما نقول السعر الحدي، فنقصد به، سعر آخر وحدة

. مكافأة عناصر الإنتاج تتوقف على إنتاجيتها الحدية.

التحليل الحدي يتم في إطار اقتصاد مجرد، بعيد عن الحياة العادية و الذي ينطبق على مجتمع اقتصادي أو رجل اقتصادي، خاضع لأحكام و قوانين عقلانية، التي تدفعه للقيام بتصرفات يومية قصد المصلحة الشخصية، أو بمعنى آخر، ذلك الرجل الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع ببذل أقل جهد, و يعمل في إطار المنافسة التامة.

-استعمال الحديين للرياضيات في تحليلهم، حيث كانوا أول من استعمل نظرية الاقتصادي الفرنسي " كورنو" سنة 1838 و التي جاءت في أحد كتبه المعنون " المبادىء الرياضية لنظرية الثروات."

و يمكن دراسة تطور أفكار و آراء المدرسة النيوكلاسيكية [الحدية] (يسرى، 1997،ص281)، من خلال آراء أكبر روادها أو اتجاهاتها و عل رأسهم

المدرسة النمساوية

-كارل مانجر -تتميز هذه المدرسة برفضها كل التحاليل التي جاء بها الكلاسيك. و لقد اشتهر من بين المؤلفين الذين ينتمون إلى هذه المدرسة النمساوية ثلاثة أسماء و هي:

-كارل منجر :Carl Mengerاهتم هذا المفكر في دراساته التي صدرت في فيينا سنة 1871 بنظرية الخيرات و نظرية القيمة، فهو

يرى أن الخيرات لا يمكن أن يكون لها وجود ملموس، الا اذا قابلتها منفعة أو حاجةبشريةلها. و من هذا المنطلق فهو يقسم الخيرات إلى قسمين: خيرات حرة [مجانية] كالهواء، و خيرات اقتصادية [مربوطة بقيمة] كالسلع . أما قيمة هذه الخيرات فتقاس حسب رأيه حسب درجة الأهمية التي يعطيها المستهلك.

-بون بافرك :"Bohm Bawerk" استعمل نفس الطريقة التي استعملها " مانجر"، و لكنه ركز أكثر على نظرية المنظم، حيث اعتبر هذا الأخير بمثابة محور النمو الاقتصادي و قائد التقدم البشري. نظرا لما يتمتع به هذا المسير من خصال شخصية. و في هذا الإطار، تطرق "بوم بافراك" إلى ضرورة التفرقة بين الربح و الفائدة على أساس أن الربح عائد خاص بالتنظيم. أما الفائدة فهي عائد خاص بالرأسمال.

فون فيزر:VON WISER اهتم بالإنتاجية الحدية لعوامل الانتاج، أي انتاج آخر وحدة مستعملة من رؤوس الأموال ، كالعمل، مثلا معرفة قيمة هذه الانتاجية شيء ضروري، لأنه بمعرفة نسبة كل عامل من عوامل الانتاج داخل كل انتاج

. **ب.مدرسة لوزان:**

تتمثل هذه المدرسة في أعمال المفكرين الاقتصاديين "ليون ولراس "Léon Walras-فرنسي الأصل و الايطالي "فيلفريد بريتو-Vilfredo Pareto".ليون ولراس :Léon Walras– اشتهر هذا المفكر بعدة أعمال، أشهرها : نظرية المبادلة و القيمة و نظرية حول التوازن العام .فيما يخص نظريته الأولى، فانه يعتبر أن المبادلة تنشأ عن تداخل بين ظاهرة الندرة و ظاهرة المنفعة، أو بمعنى آخر، فان الظاهرتين تلعبان دورا هاما في تحديد قيمة المادة، كما يرى أيضا أن المحيط الاقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه أو يسيره المنظمون الذين يشترون خدمات الإنتاج [فلاحون، {رأسماليون، عمال]، أن من خلال هذا التعامل العفوي أو التلقائي لهذا النشاط يحدث التوازن العام .هذا بالطبع، من خلال تدخل محددات السوق و المتمثلة في العرض و الطلب.

ج. **مدرسة كامبردج**

"ستانلي جيفنس: يعد "ستانلي جيفنسStanlay Jevons– من الكتاب النيوكلاسيك [الحديين] الثلاثة الذين دشنوا بدراستهم المدرسة الحدية . و لقد انتقد الكلاسيكيين الماركسيين في قولهم أن مصدر القيمة هو العمل. كما يعد "ألفريد مارشالAlfred Marshall-من أكبر و أنضج المفكرين الحديين، لأنه استطاع أن يجمع في فرضية واحدة كل ما

جاء به الكلاسيك و النيوكلاسيك. بحيث أهتم بقضية الأسعار و القيمة . فجمع بين فكرة الكلاسيكيين و الحديين. فالأولون قالوا : أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج، أي على أسس موضوعية. و الآخرون قالوا، أن مصدرها هو المنفعة، أي أن تتحدد على أسس ذاتية. أما " مارشال" ،فانه يرى أن لكلتا الظاهرتين، دورا في تحديد القيمة، أو بالأحرى، هل التكاليف هي التي تحدد السعر بمفرده، أم المنفعة هي التي تحدده بمفردها. و لكن بالتأكيد، أن كليهما يساهم بقسط في تحديد السعر.

و لتوضيح هذه النقطة بصفة أكثر دقة، يجدر القول أن تحديد الفترة له دور معتبر في معرفة أي عامل من هذين العاملين له تأثير في تحديد السعر.أما في المرحلة التي تكون فيها الفترة طويلة، فتلعب التكلفة الدور الأساسي في تحديد السعر، نتيجة لتغير المعطيات التقنية و ظهور تقنيات جديدة تساعد على التقليل من التكاليف، الشيء الذي يجعل العرض العنصر الأول في تحديد السعر .كما استطاع "ألفريد مارشال" أن يقدم لنا كيفية تحديد السعر أو الأسعار التي تختلف من سوق الى آخر. كما يعد أول من قدم نظرية عامة للأسعار على أساس اختلاف هذه الأسواق من أسواق تكثر فيها المنافسة، الى أسواق تتميز بالصبغة الاحتكارية [

6- **المدرسة الكينزية** (هيكل، 1980،ص460)

ظهرت المدرسة الكينزية على يد الإقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز تلميذ الفريد مارشال والأستاذ بجامعة كامبردج وذلك في فترة ما بين الحربين العالمية الأولى والعالمية الثانية في ظل الظروف الصعبة التي مر بها النظام الرأسمالي والتي اتخذت شكل أزمات اقتصادية دورية متكررة منذ أوائل القرن التاسع عشر كان من أعنفها وأطولها أزمة سنة 1929 التي أدت إلى حدوث كساد عام في كافة النواحي الاقتصادية وبطالة حادة كان من نتائجها ثبوت عدم صحة بعض المعطيات والفرضيات التي قامت عليها النظرية التقليدية.

فكان على كينز أن يفسر أسباب الأزمة وعواملها ويقترح وسائل علاجها . فطرح نظريات جديدة قلبت وتجاوزت المفاهيم الكلاسيكية التقليدية في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد" الذي نشره سنة 1936 والذي أتى به ومن ناحية الإنعكاسات الإيجابية والإمتدادات التي ترتبت عنه ومن أهم جاء به كينز :

إطار النظرة الاقتصادية (القريشي، 2008،ص246):

قام الكاتب بتحويل منهج التحليل الاقتصادي من نظريات جزئية تقليدية... إلى نظريات كلية عامة أو من الاقتصاد الجزئي إلى الكلي. فقبل كينز كان الكلاسيكيون يهتمون بالحياة الاقتصادية من خلال تصرفات الأفراد ويرون أنها هي التي تتحكم في الاختبارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك. بينما يرى الكاتب أنه من المهم أن ينظر نظرة شمولية وكلية لمجموع النشاط الاقتصادي[1] على مستوى الدولة, وهو ما صارت تهتم به فيما بعد المحاسبة الوطنية والتي تستهدف البحث عن العلقات بين الكميات الكلية للدخل والاستهلاك والاستثمار.

التوازن الاقتصادي , التشغيل والبطالة:

استندت النظرية التقليدية في التشغيل والتوازن الاقتصادي على قانون ساي الذي يقول بأن كل عرض لابد أن يخلق الطلب المساوي له وبالتالي يتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي, ويتحقق بذلك التشغيل الكلي, وهذا يمكن التعبير عنه بأن الاقتصاد لا يمكن أن يعرف أزمة إفراط في الإنتاج بأن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي لأن الإنتاج يحقق العرض الكلي ويحقق في نفس الوقت مداخيل عوامل الإنتاج التي تتساوى مع قيمة الإنتاج والعرض الكلي. لأن كل دخل ناتج عن عملية الإنتاج تحصل عليه عوامل الإنتاج لا بد أن ينفق ويتحول إلى طلب على سلع الاستهلاك أو يدخر ويتحول إلى طلب على سلع الاستثمار فيتحقق بذلك التوازن بصورة تلقائية.

إنتقد كينز هذا التحليل وبين أن مستوى التشغيل يتوقف على حجم الطلب الفعلي وليس على الطلب الكلي أو العرض الكلي[2] ويترتب على ذلك أنه بالإمكان تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل أي توازن مع وجود بطالة وذلك عندما يكون الطلب الفعلي أقل من العرض الكلي وهو ما يسود الاقتصاديات الحديثة والتي تتعايش بشكل دائم مع مشكل البطالة.

وبين أن بقاء جزء من الدخل مدخرا يجعل الطلب عاجزا عن تغطية جميع العرض الشيء الذي يضعف الإستثمار فيميل إلى التناقص.

دور الدولة:

بالنسبة لتدخل الدولة ناهض كينز الرأي الليبرالي الكلاسيكي الرافض لتدخلها إلا في إطار ضيق, فقد حددت النظرية التقليدية دور الدولة في القيام بوظائف ما يعرف بالدولة الحارسة (الأمن والدفاع والقضاء والمشروعات التي لا يقوى الأفراد

على القيام بها) وذلك ضمانا لتأمين الحرية اللازمة للنشاط الخاص وتشجيعه. في حين رأى كينز أن للدولة دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية[3]والاجتماعية. يقول الكاتب "ويظهر لنا أن توسيع وظائف الدولة, هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية الحالية وشرط لممارسة ناجحة للسعي الفردي".

نظرية كينز في النقود:

لم يدخل الكلاسيكيون في اعتبارهم النقود ولم يولوها أي اهتمام بل اعتقدوا أن لها دورا محايدا وأنها "مجرد حجاب يغطي الحقيقة" لأن البضائع تبادل ببضائع في حين يرى كينز أن "ليس هناك مكانة تفوق مكانة النقود" لأن لها دورا ايجابيا نظرا لتعلق الناس بها ونظرا لابتغائهم الحصول عليها رغبة في استعمالها في المستقبل أو لاكتنازها.

وإذا كانت النظرية التقليدية ترى أن للنقود وظيفة واحدة تنحصر في كونها مجرد وسيلة للتبادل فإن كينز ذهب إلى أن للنقود وظيفة أخرى تتمثل في كونها أداة لخزن القيم ويكن أن تطلب لذاتها واعتبرها أداة أساسية في التحليل الاقتصادي.

رغم كل الانتقادات التي وجهها كينز للفكر الكلاسيكي, فلا يجب الاعتقاد بأن الكاتب يعادي الرأسمالية, أو يتمنى زوالها (مثل ماركس) وإنما وعكس كل ذلك كان مراده إصلاحها وإنقاذها وتقدمها.

الفصل الثالث: التنظيم الاقتصادي (L'organisation économique)

قصد التطرق الى النشاط الاقتصادي، سوف يتم الاعتماد على المحاسبة الوطنية، فهي محاسبة تهتم بدراسة الماضي من خلال وصف تطور المجمعات في الماضي، كما تعتبر كذلك اداة للتنبؤ والتخطيط بصفة عامة لما قد توفره من تنبؤات حول المجمعات الكلية للاقتصاد. المحاسبة الوطنية هي محاسبة التدفقات نظرا لاهتمامها بتغيرات بعض المؤشرات الاقتصادية، فهي تهتم بالتدفقات النقدية. المحاسبة الوطنية تسجل نشاط الوحدات الاقتصادية المقيمة في القطر الاقتصادي (le territoire économique) . تعتبر الوحدة الاقتصادية مقيمة اذا قامت بعمليات اقتصادية خلال سنة أو أكثر في القطر الاقتصادي، ونظرا لكبر عدد الوحدات، يعتبر من الضروري تصنيف هذه الوحدات الى قطاعات مؤسساتية ، اذا أخذنا حالة الجزائر, فان القطر الاقتصادي مشكل من الرقعة الجغرافية الجزائرية ما عدا السفارات الأجنبية والهيئات الدولية ويدخل في هذا القطر السفارات الجزائرية بالخارج بالإضافة الى مناطق التبادل الحر.

القطاع المؤسساتي(le secteur institutionnel) هو مجمع وحدات مؤسساتية لها سلوك اقتصادي متجانس، هذا التصنيف يمكن أن يكون على أساس عدة معايير:

- ❖ مصدر الموارد (موارد خاصة، اعانات، قروض).
- ❖ الشكل القانوني (شخص معنوي، شخص مادي)
- ❖ الحجم (عدد العمال).
- ❖ أو حسب الوظيفة الاقتصادية الأساسية (انتاج، توزيع، استهلاك...).

المعيارين الأكثر الأهمية هما الوظيفة الاقتصادية ومصدر الموارد، انطلاقا من هذين المعيارين ويمكن التفرقة بين الأعوان الاقتصاديين.

المحاسبة الوطنية الجزائرية تفرق بين خمسة أعوان اقتصاديين:

- ❖ العائلات.
- ❖ المؤسسات الاقتصادية (غير المالية).
- ❖ المؤسسات المالية
- ❖ الادارات العمومية.
- ❖ العالم الخارجي (باقي العالم).

1. الأعوان الاقتصاديون:

الأعوان الاقتصاديون هم الأشخاص الذين يقومون بمضمون النشاط الاقتصادي أي الانتاج، المبادلة والاستهلاك، وهم يرتبون حسب الوظيفة الاساسية التي يقومون بها الى خمسة فئات:

أ. العائلات:

الوظيفة الأساسية للعائلات هي **الاستهلاك**، مواردهم تأتي من **عوائد عوامل الانتاج** (أجور، فوائد، أرباح موزعة، ايجار...) وتلك التحويلات المدفوعة من طرف الاعوان الاقتصاديين الآخرين. كم يدخل ضمن هذه المجموعة المقاولين الفرديين الذين يقومون بانتاج بعض السلع والخدمات.

يمكن تصنيف العائلات الى عائلات مقيمة وعائلات غير مقيمة (السياح، والعمال الأجانب)، كما يمكن تقسيمهم حسب وضعهم المهني الى عمال (أجراء) أصحاب المهن الحرة الفلاحون الحرفيون، الاشخاص بدون عمل (بطالون).

ب. المؤسسات الاقتصادية:

تضم تلك الوحدات الاساسية التي وظيفتها الاساسية **الانتاج** السلع والخدمات الموجهة للبيع غير المالية والتي موردها الأساسي (على الأقل 50%) **عوائد مبيعاتها**.

ج. المؤسسات المالية:

تضم الوحدات التي وظيفتها الأساسية تجميع وتوزيع المتاحات المالية، ومن أهم مواردها الودائع و الفوائد المقبوضة، دورها هو ايجاد علاقة بين الاعوان الاقتصاديين الذين لديهم حاجة تمويل مع الذين أولئك الذين لديهم قدرة على التمويل.

أمثلة: البنك المركزي، البنوك التجارية، صناديق الادخار.... كما يدخل كذلك ضمن هذا الصنف من الاعوان الاقتصاديين شركات التأمين التي وظيفتها دفع تعويضات للمؤمن لهم في حالة تحقق الخطر، عوائدها تتمثل في أقساط التأمين المجموعة.

ت.الادارات العمومية:

لديها وظيفتين أساسيتين هما: انتاج الخدمات الغير الموجهة للبيع وإعادة توزيع الدخل أو الثروة، مواردها الأساسية تتمثل في الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب، والاشتراكات الاجتماعية). وهي تضم ثلاث قطاعات: الأدارات العمومية المركزية (الدولة، الهيئات العمومية ذات الطابع الاداري، الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والتي نشاطها غير موجه للبيع)، الأدوات العمومية المحلية (الجماعات المحلية)، وهيئات الضمان الاجتماعي.

هناك من يفرق بين الادارات العمومية والخاصة،هذه الأخيرة وظيفتها توفير خدمات موجهة وغير موجهة للبيع، مواردها تأتي أساسا من الاشتراكات الارادية مثل: المنظمات الثقافية، الدينية، الرياضية، النقابية، الأحزاب السياسية، الهلال الأحمر.

ث. باقي العالم:

باقي العالم ليس قطاع مؤسساتي حقيقي، فهو عبارة عن مجموع الوحدات الغير مقيمة، في هذا القطاع يؤخذ بعين الاعتبار فقط العمليات بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة.

2- العمليات الاقتصادية

في إطار الدورة الاقتصادية يمكننا أن نرتب العمليات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين إلى ثلاثة مجموعات و هي:

أ .عمليات على السلع و الخدمات:

النشاط الإنتاجي دوره هو توفير السلع و الخدمات و يجب أن نتساءل عن مصدرها و إلى أين ستوجه هذه السلع و الخدمات.

إن السلع و الخدمات لها مصدرين أو موردين هما:

- الإنتاج من طرف الاقتصاد الوطني أي داخليًا و هو ما يعرف بالإنتاج الكلي الخام la production totale brute

- السلع و الخدمات المتحصل غليها من الخارج و الموجودة في السوق الداخلي بعد استيرادها أي الواردات les importations.

إذن:

الموارد = الإنتاج الإجمالي الخام + الواردات

السلع و الخدمات المنتجة و المستوردة لها خمسة استخدامات و هي:

- الاستهلاك الوسيط **la consommation intermédiaire: أي** الاستهلاك الإنتاجي مثل استعمال المواد الأولية في المصانع . **(consommation productive)**

- **الاستهلاك النهائي la consommation finale :** مثل الذي تقوم به العائلات (أكل الخبز مثلا).

- **الاستثمار Investissement : اي** عن طريق شراء السلع التجهيزية و شراء المساكن من طرف العائلات و يدعى هذا بالتكوين الخام لراس المال الثابت (**Formation brut de capital fixe**)

- **الصادرات les exportations**: تعبر عن صادرات بلد ما من السلع و الخدمات التي تم إنتاجها من قبل الأعوان المقيمة و المحولة نهائيًا إلى الخارج.

:- **التغير في المخزون la variation de stock** يقصد بالمخزون السلع التي تستعمل في عمليات الإنتاج (المواد الخام) والبضائع الجاهزة (المنتجات المنتهية الصنع) والمنتجات قيد الصنع (الإنتاج غير التام) الموجودة جميعها بالمخازن في نهاية السنة .أي بعبارة أخرى يمثل المخزون تلك السلع المنتجة أو المستوردة و التي لم توضع بعد للاستعمال النهائي) الاستهلاك، الاستثمار و التصدير.

و يحسب التغير في المخزون بالفرق بين المخزون الباقي في آخر السنة و المخزون الذي كان موجودًا في أول السنة .

إذن : **التغير في المخزون = مخزون آخر السنة – مخزون أول السنة**

مما سبق يتضح أن:

الاستخدامات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + التكوين الخام لرأس المال الثابت + التغير في المخزون + الصادرات

و من البديهي أن : الموارد = الاستخدامات

إذن تصبح العلاقة السابقة:

الإنتاج الإجمالي الخام + الواردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + التكوين الخام لرأس المال الثابت + التغير في المخزون + الصادرات

ب عمليات التوزيع:

هذه العمليات تخص المداخيل فهي تسمح بتوزيع الدخل الوطني على الأعوان الاقتصاديين و أهم عمليات التوزيع هي:

•**إعانات الاستغلال** :هي عبارة عن تحويلات جارية مقدمة من الدولة للمنتجين بغية تخفيض أسعار المنتجات التي تقرر دعمها كبعض المواد الغذائية الأساسية.

•**تعويض الأجراء** : و تشمل على الأجور و المرتبات و الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة للضمان الاجتماعي و الإعانات الاجتماعية المقدمة مباشرة للعمال مثل دور الحضانة في المؤسسات و المخيمات الصيفية و المراكز الطبية داخل المؤسسات.

•**الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج** :و هي الضرائب التي تدفعها المؤسسات الاقتصادية عن نشاطها الإنتاجي مثل دفع الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري.

•**الضرائب غير المباشرة و غير المرتبطة بالإنتاج** :و هي تلك الضرائب المدفوعة من قبل المؤسسات غير الإنتاجية و كذلك المؤسسات الإنتاجية و لكن على نشاطها غير الإنتاجي مثل الرسم العقاري.

•**الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالاستيراد** :و تتمثل في الرسوم والحقوق الجمركية على الواردات.

•**فائض الاستغلال الخام** : يعرف الفائض الخام للاستغلال للمؤسسات الإنتاجية من خلال العلاقة التالية:

الفائض الخام للاستغلال = القيمة المضافة + إعانات الاستغلال + تعويضات الأجراء + الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج.

مداخيل الملكية :تضم الفوائد البنكية ، الأسهم، الإيجارات، عائدات استغلال الأراضي ، حقوق التأليف، براءات الاختراع ، الرخص والقيم المعنوية.

•**مداخيل المؤسسة** : و هي الفرق بين فائض الاستغلال الخام و مداخيل الملكية التي تعود للمؤسسة من جهة و مداخيل الملكية التي يجب على المؤسسة دفعها من جهة أخرى.

•**الضرائب المباشرة** : و تدفع للدولة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات.

•**التأمين على الضرر** :و تتمثل في مبالغ التأمينات المدفوعة لشركات التأمين و التعويضات التي تدفعها هذه الأخيرة عند حدوث الضرر.

•**الخدمات الاجتماعية** :و تمثل المدفوعات النقدية و العينية المقدمة من قبل المؤسسات و خاصة من طرف الإدارات العمومية مثل الضمان الاجتماعي كتعويضات نفقات العلاج و معاشات التقاعد.

•**تحويلات جارية أخرى** :مثل مساهمات الجزائر في المنظمات الدولية أو الإعانات المقدمة من الخارج للجزائر و كذلك تحويلات العائلات المقيمة في الخارج إلى ذويها بالجزائر

•**تحويلات رأسمالية :** و تتمثل أساسًا في إعانات الاستثمار التي تقدمها الدولة لفروع الإنتاج أو الهبات التي تتم بين الدول المختلفة.

ج العمليات المالية:

العمليات المذكورة آنفًا) الإنتاج و التوزيع (تترجم بواسطة فائض أو عجز في التدفقات النقدية .الفائض يمكن إقراضه و العجز يجب تمويله، و ينتج عن هذا حقوق و ديون أي مديونية و دائنية كل عون من الأعوان الاقتصاديين تجاه الآخر.

3 -التدفقات الاقتصادية:

هي حركة السلع الاقتصادية فيما بين الأعوان الاقتصاديين وهذه السلع يمكن تقييمها كميا ونقديا.

هي التيارات السلعية والنقدية التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

التدفق الاقتصادي عبارة عن حركة مجموعة السلع والخدمات أو النقود التي تنتقل من عون اى آخر.

3-1- أنواع التدفقات:

-**التدفقات الحقيقية:** هي حركة أو انتقال السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين.

-**التدفقات النقدية** : هي حركة النقود بين الاعوان الاقتصادية في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي.

3-1- الدورة الاقتصادية:

هي عبارة عن حركة في شكل دائري تمثل التدفقات الحقيقية والنقدية التي تنشأ من مختلف الأعوان الاقتصاديين فالدورة تتم في شكل تداول للسلع والخدمات والأموال عن قيام الأعوان الاقتصاديين بالنشاط الاقتصادي.التدفقات الاقتصادية مرتبطة مع بعضها البعض، فكل تغير في أحدها يدعوا الى تغير أحد التدفقات أو عدة تدفقات وهذا هو أحد قوانين الدورة الاقتصادية لإظهار علاقات التبعية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين سوف تقدم مخططا شاملا للنشاط الاقتصادي.

4- قياس النشاط الاقتصادي:

يمكن قياس النشاط الاقتصادي انطلاقا من مجموعة من المؤشرات مثل PIB، PNB، الدخل الوطنيRN.

- الناتج الداخلي الاجمالي او الخام:

هو عبارة عن مجموعة من السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة، أي مجموع الانتاج بغض النظر عن الجنسية عوامل الانتاج.

- الناتج الوطني الاجمالي:

هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة وذلك باستخدام عناصر الانتاج الوطنية سواء كانت داخل الوطن أو خارجه.

طرق الحساب: هناك ثلاث طرق للحساب:

- طريقة الانتاج.
- طريقة الدخل.
- طريقة الانفاق.

أ. طريقة الانتاج:

قياس الناتج وفق هذه الطريقة يتضمن فقط القيمة السوقية للسلع النهائية ولا تتضمن قيم السلع الأولية والوسيطية التي ساهمت في انتاج السلع النهائية، لأن هذا سوف يؤدي الى ازدواجية في الحساب وعليه يتم الحساب:

PIB= مجموع القيم النهائية للسلع مقومة بسعر السوق.

PIB= مجموع القيم المضافة (VA)

VA = قيمة الانتاج – قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

ب. طريقة الانفاق:

PIB = الانفاق الاستهلاكي+ الانفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات).

PIB = C + I + G +(X – M)

ج. طريقة الدخل:

أي أن PIB يساوي مجموع دخول عناصر الانتاج التي أسهمت في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية معينة.

PIB = الأجور + الايجارات + الفوائد + الارباح + الضرائب غير المباشرة + الاهتلاكات – الاعانات الانتاجية.

- الناتج المحلي الاسمي و الناتج المحلي الحقيقي

الناتج المحلي الاسمي (النقدي): مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة × الاسعار الجارية.

الناتج المحلي الحقيقي: مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة × اسعار سنة الاساس.

استخدام الناتج المحلي الاسمي قد يشير بأن الناتج المحلي انخفض (ارتفع) بالرغم من أن الكميات لم تتغير ولكن الذي تغير هو الاسعار فقط، ولذلك تثبيت الأسعار لمعرفة التغيرات الحقيقية للناتج المحلي وذلك باستعمال الناتج المحلي الاجمالي باستخدام الأرقام القياسية للأسعار.

$$\frac{\text{الاسعار سنة الاساس}}{\text{أسعار سنة المقارنة}} \times \mathbf{PIB\ n} = \boldsymbol{PIB\ r}$$

معدل النمو:

$$\mathrm{TC} = \frac{\mathrm{PIBt} - \mathrm{PIBt} - 1}{\mathrm{PIB\ t} - 1}$$

معدل النمو يحسب على اساس الناتج المحلي **الحقيقي**.

.الناتج الوطني الخام: PNB:هو عبارة عن الناتج الداخلي الخام مضافا إليه رصيد عوائد عوامل الإنتاج من و إلى الخارج.

و يتم حسابه كما يلي :

الناتج الوطني الخام PNB= الناتج الداخلي الخام + رصيد عوائد عوامل الإنتاج من و إلى الخارج

4-الناتج الوطني الصافي PNN : يتم حسابه كما يلي :

الناتج الوطني الصافي PNN = الناتج الوطني الخام PNB- مجموع الإهتلاكات

مثال التطبيقي

لتكن لديك المعطيات التالية و المتعلقة باقتصاد بلد ما و في سنة معينة الوحدة : مليار وحدة نقدية

البيان / القطاع	قيمة الإنتاج الخام	قيمة الإستخدامات الوسيطة
الزراعة	11	7
الصناعة	16	9
الخدمات	13	8

المطلوب : 1-أحسب القيمة المضافة الخامة لكل قطاع؟

2-إذا علمت أن مجموع الضرائب غير المباشرة تساوي 3,5 مليار (و.ن)، و أن مجموع الإعانات الحكومية لمختلف قطاعات الإنتاج تساوي 1,5 مليار (و.ن)، أحسب قيمة الناتج الداخلي الخام؟

3-أحسب قيمة الناتج الوطني الخام إذا علمت أن مجموع عوائد عوامل الإنتاج الوطنية الآتية من الخارج تساوي 0,5 مليار (و.ن)، و أن مجموع عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية المحولة نحو الخارج تساوي 1,5 مليار (و.ن)؟

4-إذا علمت أن الإهتلاكات تمثل 10% من قيمة الناتج الداخلي الخام ، أحسب قيمة الناتج الوطني الصافي؟

الحل النموذجي:

1- حساب القيم المضافة الخامة لكل قطاع:

القيمة المضافة الخامة= قيمة الإنتاج الخام –قيمة الإستخدامات الوسيطة

-القيمة المضافة الخامة لقطاع الزراعة =11-7=4 مليار (و.ن)

-القيمة المضافة الخامة لقطاع الصناعة=16-9=7 مليار (و.ن)

-القيمة المضافة الخامة لقطاع الخدمات =13-8=5 مليار (و.ن)

2- **الناتج الداخلي الخام= مجموع القيم المضافة الخامة +مجموع الضرائب غير المباشرة – مجموع الإعانات الحكومية**

مجموع القيم المضافة الخامة=4+7+5=16 مليار (و.ن)

الناتج الداخلي الخام=16+3,5 -1,5=18 مليار (و.ن)

3- **الناتج الوطني الخام PNB=** الناتج الداخلي الخام + رصيد عوائد عوامل الإنتاج من و إلى الخارج.

رصيد عوائد عوامل الإنتاج من و إلى الخارج = مجموع عوائد عوامل الإنتاج الوطنية الآتية من الخارج –مجموع عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية المحولة نحو الخارج.

رصيد عوائد عوامل الإنتاج من و إلى الخارج = 0,5-1,5=-1 مليار (و.ن)

الناتج الوطني الخام PNB=18+(-1)=17 مليار (و.ن)

4- الناتج الوطني الصافي PNN = **الناتج الوطني الخام PNB**- مجموع الإهتلاكات

مجموع الإهتلاكات =10%من قيمة **الناتج الداخلي الخام**

مجموع الإهتلاكات=0,1×18=1,8 مليار (و.ن)

- الناتج الوطني الصافي PNN =17-1,8=15,2 مليار (و.ن)

الفصل الرابع: المؤسسة والإنتاج

1.تعريف المؤسسة للمؤسسة عدة تعاريف منها:

- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط ألإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين و شراء و بيع من اجل تحقيق الأهداف التي وجدت المؤسسة من اجلها.

- المؤسسة هي منظمة تضم وسائل مادية و مالية و موارد بشرية ُتستخدم من أجل تحقيق الربح.

الموارد المادية : كالأراضي و المباني و المعدات.

الموارد المالية :كرؤوس الأموال المقترضة

الموارد البشرية : كالموظفين و العمال.

- المؤسسة هي مجموعة من الوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرف مجموعة من الاشخاص قصد انتاج سلعة او خدمة معينة وذلك قصد الاستجابة للحاجات الجارية و المستقبلية للإفراد.

- المؤسسة هي كل هيكل تنظيمي مستقل ماليا، في اطار قانوني و اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الانتاج من انتاج او تبادل السلع و الخدمات مع اعوان اقتصاديين اخرين، او القيام بكليهما معا (انتاج و تبادل) بغرض تحقيق نتائج ملائمة، و هذا ضمن شروط اقتصادية ملائمة تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه و تبعا لحجم و نوع نشاطه.

فالمؤسسة كمنظمة تعتبر في نفس الوقت هيكلا اجتماعيًا واقعيًا و كمتعامل اقتصادي ، و تتمتع بخصائص تنظيمية و معنى هذا أن المؤسسة نظام مفتوح لأن:

المؤسسة مكونة من أقسام مستقلة مجمعة حسب هيكل خاص بها.

المؤسسة تملك حدودًا تمكن من تحديدها و فصلها عن المحيط الخارجي.

المؤسسة تتكيف بوعي مع تغيرات المحيط بفعل القرارات المتخذة من طرف مسيريها.

2. خصائص المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة عدة خصائص فهي أولا وحدة اقتصادية تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة أي كيانًا مستقلا و تتحصل من محيطها على مختلف الموارد التي تحتاج إليها لتقوم بعملية الإنتاج التي تدر عليها دخلا توزع جزءًا منه على العمال في شكل أجور. و ثانيًا هي هيكل منظم أي مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض و منظمة من أجل تحقيق أهداف معينة . و يُجسد هذا الهيكل من خلال هيكل وظيفي يحدد مختلف الوظائف و المسؤوليات في المؤسسة كما أنها تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرار.

3 .دور المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة دور كبير في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي.

3-1-الدور الاقتصادي : تسمح المؤسسة ب:

• توفير السلع و الخدمات من اجل تلبية حاجات المواطنين.

• تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار مما يؤدي إلى توفير مناصب الشغل.

• المساهمة في التطور التكنولوجي عن طريق تطوير ودعم البحوث من أجل تحسين النوعية و زيادة الإنتاج.

• تحقيق الربح :لا يمكن أن تستمر المؤسسة في الوجود دون تحقيق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى المنافسة.

.3-2-الدور الاجتماعي : يظهر دور المؤسسة من الناحية الاجتماعية في:

• تحسين مستوى معيشة السكان عن طريق ضمان مستوى مقبول من الأجور.

• القضاء على الآفات الاجتماعية نتيجة القضاء على البطالة.

• رفع المستوى التكويني للعمال (دورات تكوينية).

• إقامة أنماط استهلاكية معينة : تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتأثير في عادات و أذواق المستهلكين و ذلك بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة الإشهار و الدعاية.

• توفير تأمينات و مرافق للعمال : تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي و التأمين ضد حوادث العمل و كذلك التقاعد ، كما أن بعض المؤسسات تخصص مساكن لعمالها و مزايا اجتماعية أخر ى مثل دور الحضانة .إن هذا العناصر الاجتماعية لم يتحصل عليها العمال بشكل عفوي بل كان نتيجة لنضال النقابات العمالية

.4-تصنيف المؤسسات

تصنف المؤسسات حسب عدة معايير مختلفة و منها:

4-1. حسب طبيعة النشاط

نعني به الطبيعة الاقتصادية للمؤسسة، حيث نميز بين:

أ. المؤسسة الصناعية : و تقوم باستخراج أو تحويل المواد الأولية إلى سلعًا مادية.

ب . المؤسسة التجارية : هذه المؤسسات تشتري البضائع و تبيعها دون إدخال أي تغيير جوهري عليها.

ج . المؤسسة الخدمية :و هي المؤسسات التي تقدم خدمات مثل النقل و الفندقة.

د . المؤسسة الفلاحية :و هي المؤسسات التي تهتم بزراعة الأرض و تربية الماشية.

هـ . المؤسسة المالية :و هي التي تقدم خدمات مالية لباقي المؤسسات من حفظ الأموال إلى تقديم القروض.

2-4..حسب الطبيعة القانونية:

هذا المعيار ينظر إلى ملكية المؤسسة، فلدينا:

أ.المؤسسة العامة:

و تعود ملكيتها إلى الدولة، حيث نجد المؤسسات الوطنية و المؤسسات المحلية الولائية و البلدية.

لقد شهد القطاع العام في مختلف الدول انتشارا واسعًا للمؤسسات العمومية أو مؤسسات الدولة و هذا بسبب التأميم و إقامة الدولة لهذه المؤسسات.

و يعود سبب وجود المؤسسات العمومية و انتشارها إلى ما يلي:

أسباب سياسية : مثل التأميم الذي يقع على المؤسسات التي تكون ملكًا للأجانب أو لأحد أعداء الوطن المتعامل مع العدو

أسباب اجتماعية : تقوم الدولة بتوفير بعض الخدمات أو المنتجات للمواطنين بشيء من الدعم أو بدون مقابل.

أسباب اقتصادية : هناك مشاريع قد يعجز عنها القطاع الخاص أو يعزف عنها بسبب ضخامتها أو قلة الربحية فيها و لهذا تقوم الدولة بإنشاء هذه المشاريع بنفسها بواسطة مؤسساتها العمومية.

للمؤسسات العمومية عدة أشكال منها:

مؤسسات تابعة للوزارات :و تدعى بالمؤسسات الوطنية أو الشركات الوطنية و هي تخضع للسلطة المباشرة للوزارة التي أنشأتها و تكون عادة ذات حجم كبير مثل سوناطراك خاضعة لوزارة الطاقة و المناجم.

مؤسسات تابعة للجماعات المحلية : و تكون هذه المؤسسات في الولاية أو البلدية و حجمها متوسط أو صغير.

ب . المؤسسة الخاصة : و قد يكون مالكها فرد واحد فتسمى مؤسسة فردية أو جماعة من الأفراد فتكون مؤسسة جماعية بمعنى شركة و تقسم الشركات إلى ثلاثة أنواع من الشركات هي: شركة التضامن و شركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة المساهمة.

ج **مؤسسة مختلطة** : ملكية مشتركة بين الدولة و الأفراد و تتخذ شكل شركة مساهمة.

3.4 . حسب معيار الحجم:

حسب هذا المعيار يؤخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة بالنظر إلى **رقم أعمالها** و **عدد العمال** المشتغلين فيها و أخيرا **رأسمالها** .فعادة ما نجد الأنواع التالية:

التصنيف	عدد العمال	راس المال	رقم الاعمال	مثال
مؤسسات صغيرة	اقل من 50	قليل	قليل	المؤسسات الحرفية
مؤسسات متوسطة	اكثر من 50	متوسط	متوسط	مؤسسات الصناعة الغذائية
مؤسسات كبيرة	اكثر من 500	كبير	كبير	مؤسسات الصناعة الخفيفة
مؤسسات ضخمة	اكثر من 10000	كبير جدا	كبير جدا	شركات المتعددة الجنسيات

4-4- حسب الشكل القانوني

تقسم الشركات وفق هذا المعيار الى إلى شركات الأشخاص و شركات الأموال.

4-4-1- شركات الأشخاص تتكون من عدد صغير من الأشخاص الشركاء تربطهم روابط وثيقة، و يكون لشخصية الشريك الاعتبار الأول و الشريك فيها مسؤولا شخصيا في ذمته الخاصة و تضامنية مع بقية الشركاء.

شركة التضامن:تعتبر أقدم الشركات ظهورا تتكون من عدد صغير من الشركاء تربطهم علاقات وثيقة غالبا ما تكون شخصية و ما يميزها عن غيرها هو الأثر الذي يترتب عن قيام التضامن بين الشركاء في المسؤولية سواء في الأموال التي قدموها كحصة أو أموالهم الخاصة.

شركة التوصية البسيطة تضم هذه الشركة طائفتين الأولى **شركاء متضامنون** في ذات المركز القانوني للشركاء في شركة التضامن أي مسؤولين مسؤولية شخصية و تضامنية عن ديون الشركة أما الطائفة الثانية **شركاء موصون** لا يسألون عن ديون الشركة إلا في الحدود التي أسهموا بها في رأس مالها.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة: تؤسس هذه الشركة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص.إذا كانت من شخص واحد تأخذ تسمية "EURL" مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحددة.

4-4-1- شركة الأموال : يضم هذا النوع شركات المساهمة, وهي شركات راسمالها مقسم الى اسهم, وهي مشكلة من مجموعة من الشركاء لا يتحملون الخسائر الا في حدود الحصص المقدمة. عدد الشركاء يجب ان لا يقل عن 7

الفصل الخامس : الانتاج - الاستهلاك – التوزيع

1--تعريف الإنتاج (الوادي، 2010،ص51) : الإنتاج هو محور كل نشاط إقتصادي فهو عملية مركبة يتم فيها إستخدام الخيرات الإقتصادية بهدف خلق منفعة ، أو إضافة منفعة جديدة.

وللمنفعة أنواع وهي:

- ✓ -المنفعة الشكلية : و هي تلك العمليات التي تغير من شكل المادة لتصبح صالحة لإشباع حاجة ما، مثل عملية تحويل الجلود إلى أحذية .
- ✓ المنفعة المكانية: و تتمثل في عمليات النقل من مكان إلى آخر دون إدخال أي تغيير على شكل السلعة،مثل عملية نقل التمر من الجنوب الجزائري الذي يتميز بالوفرة إلى أي مكان آخر داخل أو خارج الجزائر يكون فيه التمر نادرا.
- ✓ المنفعة الزمنية: و تتمثل في عمليات التخزين التي من شأنها أن تضيف منفعة جديدة للشيء المخزن ،مثل تخزين التفاح داخل غرف التبريد ليتم إستهلاكه على مدار السنة.

1-1-أهمية الإنتاج: للإنتاج أهمية بالغة و حيوية سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات أو المجتمع.

- ✓ بالنسبة للمؤسسة فإن الإنتاج يسمح لها ببلوغ هدفها المنشود الذي وجدت من أجله و المتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن؛
- ✓ و بالنسبة للأفراد فإن الإنتاج يسمح لهم بتلبية مختلف حاجاتهم من السلع و الخدمات؛
- ✓ و بالنسبة للمجتمع فإن حجم وجودة الإنتاج و تنوعه ينعكس على مستوى قوة و رفاهية المجتمع و تطوره.

1-2-أشكال الإنتاج:

- ➢ إذا كان الإنتاج بهدف المبادلة في السوق يطلق عليه مصطلح الإنتاج السوقي (السلعي) مثل إنتاج الأحذية ، و الخدمة المقدمة من طرف المحامي؛
- ➢ أما إذا كانت الخدمة المقدمة ليست بهدف المبادلة في السوق فيطلق عليها مصطلح الإنتاج غير السوقي (غير السلعي) مثل الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

1-3-عوامل الإنتاج: للقيام بأية عملية إنتاجية يجب توافر مجموعة من العناصر التي يكمل بعضها البعض يطلق عليها مصطلح عوامل الإنتاج. و يرى أغلب الإقتصاديين بأن عوامل الإنتاج أربعة تتمثل في :

- ✓ العامل الطبيعي؛
- ✓ العمل؛
- ✓ رأس المال؛
- ✓ التنظيم.

سوف نقوم بعرض كل عامل من هذه العوامل بالتفصيل:

أ) العامل الطبيعي: تعريفه: يقصد بالعامل الطبيعي كل الموارد الطبيعية التي خلقها الله سبحانه و تعالى و سخرها لخدمة الإنسان.

-مكونات العامل الطبيعي:

-الأرض: و تشمل الأراضي الزراعية و الغابات و تشمل كذلك ما في باطنها من ثروات معدنية و طاقوية؛

-التضاريس: و هي تشمل السهول و الهضاب و الجبال.....

-الموقع الجغرافي : هو المكان الذي يشغله البلد على سطح الكرة الأرضية .

-المناخ: و يشمل الطقس و الرياح و الأمطار.

-المناخ: و يشمل الطقس و الرياح و الأمطار.

-المياه: و تشمل البحيرات و الأنهار و المياه الجوفية و البحار.

ب)العمل: تعريفه: هو كل جهد عضلي و ذهني يبذله الإنسان عن قصد ووعي بهدف خلق المنافع الإقتصادية.

-ضرورة العمل: إن العمل ضروري لكل من العامل و المؤسسة و المجتمع

-بالنسبة للعامل: لكي يتحصل العامل على دخل يمكنه من الحصول على متطلباته المختلفة يجب أن يقدم العمل المناسب لذلك.

-بالنسبة للمؤسسة : لكي تحقق المؤسسة هدفها الأساسي المتمثل في الربح يجب عليها تقوم بعملية الإنتاج و التي لا يمكن القيام بها دون توفر عنصر العمل.

-بالنسبة للمجتمع: إن درجة تقدم و رقي أي مجتمع من المجتمعات تتوقف أساسا على العمل سواء من الناحية الكمية أو النوعية.

-تقسيم العمل: هناك تقسيمات مختلفة للعمل هي: تقسيم العمل الفني، تقسيم العمل المهني، تقسيم العمل القطاعي،و تقسيم العمل الدولي.

- ✓ **تقسيم العمل الفني:** و يتعلق الأمر هنا بتقسيم عملية الإنتاج الواحدة إلى مجموعة من المراحل بحيث يتخصص كل عامل في جزء معين من مراحل عملية الإنتاج ، كأن يتخصص عامل مثلا في عملية التفصيل في مصنع لصناعة الملابس الجاهزة.
- ✓ **تقسيم العمل المهني:** و يتعلق الأمر هنا بتقسيم العمل وفقا للمهن المختلفة مثل عمل النجار و عمل البناء و عمل الطبيب.....إلخ
- ✓ **تقسيم العمل القطاعي:** و يتعلق الأمر هنا بتقسيم العمل حسب قطاعات الإقتصاد الوطني المختلفة:

العمل في قطاع الزراعة، العمل في قطاع الصناعة، العمل في قطاع الخدمات.

- ✓ **تقسيم العمل الدولي:** تصنف الدول تبعا لنوع العمل الأكثر إنتشارا فيها فنجد بلدانا زراعية مثل الهند و مصر، و أخرى صناعية مثل اليابان و ألمانيا.

ج) رأس المال: تعريفه: بصفة عامة يمكن تعريف رأس المال بأنه المال الناتج عن عمل سابق و الذي يساهم في إنتاج أموال أخرى.

-أهمية رأس المال: لرأس المال أهمية إقتصادية بالغة لا يسمح المجال هنا لحصر ها نذكر منها:

-يحافظ على رأس المال الحالي و على تجديده بشكل مستمر

-يساهم في زيادة الإنتاج و الإنتاجية

-يساهم في زيادة الثروة مما يؤدي إلى زيادة قوة و رفاهية المجتمع.

-أشكال رأس المال: يأخذ رأس المال أشكالا مختلفة نوجزها في مايلي:

-رأس المال التقني:(العيني): ينقسم رأس المال التقني إلى رأس المال الثابت و رأس المال المتداول

- ✓ **رأس المال الثابت:** هو عبارة عن الأموال التي يتم إستخدامها خلال عملية الإنتاج للعديد من المرات ، و يؤدي هذا الإستخدام المتكرر إلى تغيير طفيف عليها ،و يطلق عليها أيضا مصطلح وسائل الإنتاج مثل الآلات و التجهيزات.

- ✓ **رأس المال المتداول:** هو عبارة عن الأموال التي يتم إستخدامها خلال عملية الإنتاج لمرة واحدة و بصفة نهائية ،و يؤدي إستخدامها إلى تغيير عميق في مادتها و تنتقل قيمتها الكلية إلى السلعة المنتجة مثل المواد الأولية.
- ✓ **رأس المال القانوني:** هي مجموعة الحقوق التي تدر دخلا على صاحبها دون قيامه بعمل مباشر و تتمثل في حقوق الملكية الصناعية و الفكرية و حق الدائنية على المدينين.
- ✓ **رأس المال المالي:** هو مجموع الأموال التي تستخدم في المضاربة في الأوراق المالية (شراء و بيع الأسهم و السندات) و العملات الأجنبية و العقارات و المشتقات المالية الأخرى.
- ✓ **رأس المال المحاسبي:** يتمثل رأس المال المحاسبي في القيمة النقدية لإجمالي أموال المؤسسة بما فيها قيمة الإهتلاكات.

د)-التنظيم :

التنظيم هو عملية تجميع و مزج عوامل (عناصر) الإنتاج المختلفة اللازمة للقيام فعليا بالعملية الإنتاجية لإنتاج منتجات بهدف تحقيق الربح، هذه العملية يقوم بها المنظم، فالمنظم قد يكون شخصا طبيعيا (فردا أو جماعة) أو شخصا إعتباريا أي معنويا ، بحيث يكون مالكا لرأس المال أو جزء منه،و بالتالي يكون معرضا للربح أو الخسارة ، و يكون له القرار النهائي في كل ما يتعلق بالمؤسسة.

2-الاستثمار

2-1-تعريف الاستثمار وأهميته (المعموري، 2014،ص207) :

الاستثمار هو تحويل موارد مالية إلى رأس مال تقني ، غير أنه يختلف تعريف الاستثمار من شخص لآخر و هذا حسب المنظور الذي ينظر إليه:

أ - الاستثمار من المنظور المالي:

هو إعطاء المؤسسات الوسائل النقدية التي تسمح لها بشراء المعدات والأراضي...الخ و هذا من طرف البنوك التي تقدم قروضًا للمؤسسات بغرض شراء تجهيزات...الخ .فالاستثمار من الناحية المالية هو المرادف لكلمة التمويل.

ب - الاستثمار من المنظور الاقتصادي:

هو عملية مادية تهدف من ورائها المؤسسات إلى الحصول على تجهيزات جديدة (شراء معدات ، بناء مساكن جديدة، طرق...الخ) و هو أيضًا زيادة مخزون المؤسسات من المواد الأولية .إذن حسب هذا المنظور فالاستثمار هو عملية تؤدي إلى خلق وسائل جديدة لم تكن موجودة من قبل .فشراء مصنع قديم لا يعتبر استثمارًا لأن المصنع كان موجودًا من قبل و إنما الجديد هو انتقال الملكية من طرف لآخر.

2-2-تصنيف الاستثمارات:

أ الاستثمار الإنتاجي:

هو الاستثمار الذي يؤثر بصفة مباشرة على العملية الإنتاجية بالزيادة، كشراء المواد الأولية و الآلات و التجهيزات و المعدات أي بمعنى آخر العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية.

ب الاستثمار غير الإنتاجي:

هي الاستثمارات التي لا تؤثر بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية و لكنها تعد عاملا أساسيًا و مهمًا في زيادة الإنتاج مثل طرق المواصلات، المخازن، المباني.

3-2-تمويل الاستثمارات:

أ- تعريف عملية التمويل:

تعني توفير الموارد المالية الدائمة أو المؤقتة اللازمة لتمويل عملية الاستثمار الاقتصادي.

ب - مصادر التمويل:

بالنظر إلى مصدر الأموال نحدد مختلف أشكال التمويل و هي عمومًا محصورة في شكلين أساسيين هما :التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

• التمويل الداخلي:

هو التمويل الذي تنشئه المؤسسة بنفسها من خلال نشاطها .فهو عبارة عن الاهتلاكات و المؤونات و الأرباح الصافية .و يسمى هذا النوع من التمويل **بالتمويل الذاتي**. و يُعد كذلك من ضمن التمويل الداخلي الزيادة في راس مال المؤسسة عن طريق زيادة مساهمة المساهمين أو زيادة حصص الشركاء.

•التمويل الخارجي:

هي الموارد التي تتحصل عليها المؤسسة من الغير .و هي على عدة أنواع أهمها القروض البنكية .و نعتبر كذلك من بين التمويل الخارجي الأموال المتحصل عليها من طرح) إصدار (سندات المساهمة و سندات التوظيف للاكتتاب العام .و تعتبر المساعدات المالية من الدولة مصدر تمويل أيضا للمؤسسة.

3-الاستهلاك

ان اشباع الافراد لرغباتهم باستخدام مختلف السلع والخدمات و اقتنائهم لها يسمى اصطلاحا **بالاستهلاك**، والمستهلك لمادة ما هو في الواقع القضاء على حاجته اليها. فالطعام الذي يستهلك هو استجابة لرغبة الاحساس بالجوع و ينتهي وجوده (اي الاحساس) عند نهاية الاكل.

3-1- تعريف الاستهلاك (الشروق، 2009،ص15)

الاستهلاك هو الهدف من النشاط الاقتصادي و هو أيضًا المحرك له و ذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج. و كما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع و الخدمات .غير أن عملية الاستهلاك ليست مقتصرًة فقط على العائلات و لكن كل الأعوان الاقتصاديين يقومون بها و إنما الاختلاف هو في الهدف و نوع الاستهلاك المباشر.

و يعرف الاستهلاك بأنه " ذلك الجزء من الدخل الذي يُستعمل لاقتناء السلع و الخدمات من أجل تلبية أو إشباع حاجات معينة ".

مثلاَ : الفرد يستعمل سيارته من أجل التنقل و المؤسسة تستعمل شاحنتها من أجل نقل البضائع.

2-3- أنواع الاستهلاك:

يميز الاقتصاديون بين أنواع الاستهلاك الذي يقوم به الأعوان الاقتصاديين بالنظر إلى عدة معايير منها: **الغاية من الاستهلاك** (استهلاك نهائي واستهلاك وسيط)، **طبيعة السلع و الخدمات المستهلكة**(استهلاك فوري واستهلاك تدريجي) و أخيرًا **الطريقة التي بها يتم الاستهلاك** من طرف الأفراد (استهلاك فردي و استهلاك جماعي).

أ.الاستهلاك النهائي و الاستهلاك الوسيط:

يقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلات و الإدارات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع و الخدمات .و يعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج .أما الاستهلاك الوسيط فيقصد به استعمال المؤسسات للمواد و المنتجات والخدمات في إنتاج سلع و خدمات أخرى و هو استهلاك منتج.

ب .الاستهلاك الفوري و الاستهلاك التدريجي:

الاستهلاك الفوري هو الاستعمال النهائي أو الوسيط للسلع و الخدمات مرة واحدة مثل :تناول الطعام أو استعمال المواد الأولية.و الاستهلاك الفوري هو صفة أغلب الخدمات :مثل خدمة النقل .بينما الاستهلاك التدريجي فهو الاستعمال المتكرر للسلع و الخدمات عدة مرات أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية و ليست فورية مثل :استعمال المباني و اللباس.

ج .الاستهلاك الفردي و الاستهلاك الجماعي:

على سبيل المثال تناول دواء وصفه الطبيب لشخص مريض يخصه شخصيًا دون سواه بينما التنزه في الحدائق العامة فهو مسموح لجميع الناس و لهذا نقول أن تناول الدواء هو استهلاك فردي في حين التنزه في الحديقة هو استهلاك جماعي .فهناك سلع و خدمات تستهلك بصورة انفرادية و أخرى بصورة جماعية.

3-I3-لعوامل المؤثرة في الاستهلاك (دوليو، 2004،ص57') :

سنركز هنا على الاستهلاك النهائي لأن الاستهلاك الوسيط مجاله الإنتاج الذي تقوم به المؤسسات.

إن استهلاك العائلات ليس مطلقًا فهو يتحدد بعدة عوامل تؤدي إما إلى زيادته أو إلى نقصاه .و أهم هذه العوامل هي الدخل ، مستوى الأسعار وقرار المستهلك.

أ.الاستهلاك و الدخل:

نقصد بالدخل هنا كذلك الدخل المتاح للعائلات أي الدخل الصافي المقبوض خلال فترة معينة أما استهلاك العائلات فهو ذلك الجزء المنفق من الدخل على شراء السلع الاستهلاكية و الخدمات.

ان اهم محدد للاستهلاك يرجعه الاقتصاديون الى عامل الدخل الحقيقي ويجب التفرقة بين الدخل الحقيقي والدخل النقدي، فقد نلاحظ زيادة في الدخل النقدي ومع ذلك نلمس نقصا في الدخل الحقيقي وهذا طبعا اذا صاحب هذه الزيادة ارتفاعا في المستوى العام للاسعار وكان ذلك بنسبة تزيد عن نسبة الزيادة في الدخل.

غالبًا ما يجزأ الاستهلاك إلى ثلاثة مستويات من الإنفاق:

الإنفاق على الغذاء

الإنفاق على السكن و اللباس

الإنفاق على النقل، الصحة، التسلية... الخ.

لقد وضع الاقتصاديون عدة نظريات حول علاقة الاستهلاك بالدخل و منهم الاقتصادي الألماني" Ernst Engel" الذي درس سلوك المستهلك و وضع عدة قوانين تعرف بقوانين أنجل خلاصتها:

إذا كان دخل الفرد مرتفعًا فالجزء المخصص للغذاء يكون ضعيفًا والجزء المخصص للسكن و اللباس يكون عمومًا ثابتًا من فترة لأخرى بينما الجزء المخصص للتسلية و بصفة خاصة الإقبال على السلع الكمالية يكون كبيرًا.

ب الاستهلاك و مستوى الأسعار:

إن الطلب على سلعة ما يحدده سعر تلك السلعة ، فإذا كان السعر منخفضًا فإن المستهلك يقتني كميات أكبر، أما إذا كان السعر مرتفعًا فإن المستهلك يقلل من مشترياته من تلك السلعة.

كما تجدر الاشارة الى ان اسعار السلع الاخرى يؤثر على استهلاك السلع الأصلية فبغض النظر عن كون السلعة بديلة مكملة، فكلما ارتفعت اسعار الاولى يزيد الاستهلاك من السلع الاصلية والعكس صحيح. وكلما ارتفعت اسعار السلع المكملة لسلعة ما تقل السلعة المطلوبة من السلع الاصلية والعكس صحيح.

ج قرار المستهلك:

يترجم قرار المستهلك مشكلة الاختيار بين مختلف السلع و الخدمات .والاختيار تحدده عدة عوامل بسيكولوجية أطلق الاقتصاديين عليها اسم المنفعة الحدية و هي المنفعة المتحصل عليها من اقتناء وحدة إضافية من سلعة معينة .و بطبيعة الحال فكلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة معينة قلت منفعة هذه السلعة في نظر المستهلك .و مثال على ذلك إذا شرب الشخص كوبًا من الماء فإنه يتحصل منه على منفعة كبيرة و لكن كلما شرب كوبًا آخر فإن المنفعة تقل حتى إذا وصل إلى عدد معين من الكؤوس فإن المنفعة المتحصل عليها من الكوب الأخير تكون معدومة .إذن المنفعة تلعب دورًا هامًا في بلورة قرار المستهلك بالاستهلاك أولا.

د تغير اذواق المستهلكين

ان التغير الذي يحدث في الطلب على السلع والخدمات بالزيادة او النقصان مرجعه كذلك للتغير في اذواق المستهلكين ، فيزيد الاستهلاك عندما يميل الذوق لصالح السلعة ويقل عند العكس. كما ان كثيرا من السلوكات الذاتية والاجتماعية لها تاثير واضح في الزيادة او النقص من استهلاك السلع و الخدمات عند الانسان.

ذ -معدلات الفائدة

ان زيادة الاستهلاك عند الافراد من السلع والخدمات او نقصانه يتوقف في كثير من الحالات على معدل الفائدة في السوق, حيث ارتفاع معدلات الفائدة بشكل مغري يكون سببا في فتح شهية الافراد في توظيف اموالهم لدى البنوك لتحقيق عائد اكبر والعكس من ذلك عندما تنخفض مستويات اسعار الفائدة الى ادنى المستويات تشكل حافزا على الاستهلاك.

كما ان زيادة عدد السكان وكذا تكاثر الثروة عند الافراد كفيلان بزيادة الاستهلاك.

3-4-العلاقة بين الاستهلاك و الدخل:

رأينا فيما سبق أن الاستهلاك يتحدد بعدة عوامل أهمها الدخل الذي يتحصل عليه الفرد .غير أن الفرد لا ينفق بالضرورة كل دخله و لكن يمكنه أن يدخر جزءًا منه و لهذا يُقسم الدخل عادة بين الاستهلاك والادخار.

الدخل = الاستهلاك + الادخار

دالة الاستهلاك (الرفاعي، 2008،ص165)

هي الاداة التي تمكنا من التعرف على طبيعة وشكل العلاقة بين **الدخل و الاستهلاك، وتعني بذلك كمية النقود التي تنفق على شراء السلع والخدمات التي تحقق اشباعا مباشرا . هذه الدالة متكونة من نوعين من المتغيرات:**

المتغير المستقل والذي يمثل الدخل، و**المتغير التابع** (Y) والذي يمثل الاستهلاك (C). وعليه فان قيمة C تتغير طبقا لتغير قيم Y.

الميل الى الاستهلاك

إن تقسيم الدخل بين الاستهلاك و الادخار مرتبط بمدى حاجة الفرد ومقدار ما يكون عليه دخله في المستقبل .و يمكن قياس الاستهلاك باستعمال عدة معدلات و منها هذين المعدلين و هما:

- الميل المتوسط للاستهلاك

- الميل الحدي للاستهلاك

أ. الميل المتوسط للاستهلاك:

هو معدل يقيس مقدار الاستهلاك بالنسبة لمقدار للدخل أي هو نسبة الاستهلاك على الدخل.

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$$

مثال: تحصل شخص على دخل ب دج وينفق منه 13500 دج في شراء السلع و الخدمات.

إذن معدل الاستهلاك لهذا الشخص هو:

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{13500}{1500} = \mathbf{\%90}$$

التفسير : إن هذا الشخص يخصص 90 % من دخله للاستهلاك.

ب . الميل الحدي للاستهلاك

هو مقدار التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة و بمعنى آخر هو نسبة مقدار الزيادة أو النقصان في الاستهلاك على مقدار الزيادة أو النقصان في الدخل.

مثال : نفرض الآن أن الشخص السابق تحصل على زيادة في دخله فأصبح 20000 دج و بالتالي قام برفع استهلاكه الى 16500دج . و عليه يكون ميله الحدي للاستهلاك:

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{13500 - 16500}{15000 - 20000} = \mathbf{0,6}$$

التفسير :معنى هذا أن الزيادة التي وقعت في الدخل 5000 دج خصص منها هذا الشخص للاستهلاك 60% فقط 3000 دج.

كما يمكن أن نفسر الميل الحدي للاستهلاك لهذا الشخص بأنه كلما زاد دخله ب وحدة واحدة زاد استهلاكه ب 0,6 وحدة. أي اذا زاد الدخل ب 1دج زاد الاستهلاك ب 0,6 دج.

4- الادخار

4-1-- تعريف الادخار و أهميته:

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء غير المنفق من الدخل ، فالدخل كما رأينا يقسم بين الاستهلاك و الادخار .فالعائلات تلجأ أحيانا إلى توفير جزء من دخلها في البنوك و صناديق التوفير للحصول في مقابل ذلك على فوائد أو مزايا أخرى مقدمة مثل السكن.

كما نشير هنا إلى أن الاكتناز الذي يُعد حفظ الأموال خارج المنظومة المالية(المؤسسات المالية) لا يُعد ادخارًا بالمفهوم الاقتصادي لأن تلك الأموال تبقى خارج الدورة الاقتصادية. و تكمن أهمية الادخار في كونه ضروري لتمويل الاستثمارات التي تحتاج إليها المؤسسات.

4-2- أنواع الادخار:

هناك نوعين من الادخار:

أ- **الادخار الاختياري :** و هو الذي يصدر عن الفرد بمحض إرادته.

ب- **الادخار الإجباري** :و هو الذي تفرضه الدولة عن طريق ما تقتطعه من ضرائب و رسوم على المداخيل باعتبار أن هذه الأموال تذهب إلى بناء المرافق العمومية التي تعود بالنفع على جميع المواطنين.

4-3- العوامل المؤثرة في الادخار:

رأينا سابقًا أن الدخل يقسم بين الاستهلاك و الادخار و عليه فإذا ارتفع الاستهلاك قل الادخار أي هناك علاقة عكسية بين الاستهلاك والادخار .غير أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الادخار بالإضافة إلى الاستهلاك و منها معدل الفائدة الذي تمنحه البنوك للمدخرين حيث كلما كان هذا المعدل مرتفعًا شجع الأفراد على الادخار بدل الاستهلاك .و من بين العوامل المؤثرة سلبًا

على الادخار التضخم أي ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية و من ثمة يحاول الفرد المحافظة على مستوى استهلاكه بإنفاق كل دخله و عدم ادخار جزء منه أو استحالة قيامه بالادخار نظرًا لغلاء المعيشة.

4-4- العلاقة بين الاستهلاك و الادخار :

تقاس العلاقة بين الاستهلاك و الادخار و علاقتهما بالدخل بالميل المتوسط و الميل الحدي. فكما يمكننا قياس الاستهلاك بالميل المتوسط و الميل الحدي للاستهلاك فكذلك يمكن قياس الادخار بالميل المتوسط و الميل الحدي للادخار على النحو التالي:

الميل المتوسط للادخار:

مثال: في المثال السابق كان للشخص دخل يقدر ب 15000دج وينفق 13500 دج.

الادخار = الدخل – الاستهلاك= 1500دج

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{1500}{15000} = \mathbf{0,1}$$

التفسير :أي أن هذا الشخص يدخر10 % فقط من دخله.

الميل الحدي للادخار:

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{مقدار التغير فى الادخار}}{\text{مقدار التغير في الدخل}}$$

مثال : في المثال السابق ارتفع دخل الشخص إلى 20000 دج بينما استهلاكه ارتفع الى 16500دج.

إذن مقدار الزيادة في الادخار هي:

(20.000-16.500)-(15.000-13.500)= 2000 D.A

مقدار الزيادة في الدخل:

20.000-15.000= 5000 DA

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{2000}{5000} = 0,4$$

التفسير :أي أن هذا الشخص يدخر من الزيادة التي حدثت في دخله مقدار40% أي إذا زاد دخلة ب 1دج فإنه يدخر منه 0,4 دج.

5-التوزيع الأولي للدخول: la répartition primaire

يقصد بالتوزيع الأولي توزيع الثروة التي تم خلقها في الإقتصاد بين مختلف الفاعلين الذي شاركوا بشكل مباشر في الإنتاج.

الثروة التي تم خلقها تقيم بالناتج الداخلي الإجمالي (PIB) الذي يشير إلى مجموع القيم المضافة للمؤسسات المتواجدة في رقعة جغرافية معينة.

النشاط الإقتصادي يعمل على خلق الثروة، فالتوزيع الأولي يقصد به إقتسام الثروة بين الأعوان، المستفيدون هم أولئك الذين ساهموا بعملهم أو برأسمالهم من الإنتاج فالتوزيع هو العملية الموالية للإنتاج وهي في نفس الوقت مصدر الدخل الموجهة للإستهلاك أو الإستثمار.

يمكن التفرقة بين عاملين أساسين للإنتاج: رأس المال والعمل.

فالمستفيدون الأساسيون من التوزيع الأولي هم:

- **العائلات:** التي تتلقى إما أجور عوائد النشاط أو عوائد الملكية (الإيجار أو الأرباح الموزعة) أو مداخيل مختلفة (عوائد المهن الحرة والمقاولين).

- **الشركات:** تحقق أرباحا غير موزعة وهو موجه لرفع رأسمال (التمويل الذاتي)

المداخيل الأولية للإدارات تتشكل أساسا من الإقتطاعات التي تقوم بها خلال عملية الإنتاج بالإضافة إلى الإقتطاعات الأخرى التي تسمح بإنتاج الخدمات غير الموجهة للبيع أو للقيام بعملية إعادة التوزيع.

يمكن التفرقة بين مقاربتين للتوزيع:

- التوزيع الوظيفي، أي حسب نوع الدخل: الأجور، الفوائد، الأرباح الموزعة.
- التوزيع الإجتماعي: وذلك بين مختلف فئات الأعوان، العائلات، المؤسسات، الإدارات.

- **مصدر المداخيل:**

الدخل الوطني هو مجموعة الدخول الأولية للأعوان الإقتصاديين ويمكن الحصول عليه إنطلاقا من PIB الذي يقيس خلق الثروة الجديدة مصدر توزيع المداخيل.

-6-إعادة التوزيع، أو التوزيع الثانوي:

التوزيع الأولي نادرا ما يكون مرضيا إجتماعيا، إذ هناك عدم تكافؤ "la répartition est inégalitaire"، فهو أولا لا يخص إلا تلك الفئة من الأعوان الإقتصاديين الذين ساهموا مباشرة في عملية الإنتاج أو لديهم ذمة مالية (patrimoine). لذلك فإن السلطات العمومية تقوم بمجموعة من التصحيحات والتعديلات على هذا التوزيع الأولي عن طريق سياسة "إعادة التوزيع"، إعادة التوزيع تتم عن طريق نظام الإقتطاع الإجباري " système de prélèvement obligatoire " الذي يعمل على تمويل التحويلات الإجتماعية.

فالمداخيل الأولية للعائلات تتغير، فالدخل المتاح يمكن أن يصبح أعلى أو أقل من الدخل الأولي.

- **الدخل المتاح:**

هو ذلك المبلغ الذي تقوم العائلات بتخصيصه سواء للإستهلاك أو للإدخار، وهناك فئتين من المتدخلين الاقتصاديين والاجتماعيين في عملية إعادة التوزيع:

- **الإدارات العمومية:** تقتطع الضرائب قصد إنتاج الخدمات غير الموجهة للبيع.
- **هيئات الحماية الإجتماعية:** تقتطع اشتراكات وتدفع خدمات.

نظام إعادة التوزيع يهدف إلى:

- توفير خدمات جماعية (تعليم، قضاء...).
- تصحيح عدم التكافؤ في المداخيل.
- توفير تأمين إجتماعي ضد الأخطار (المرض، البطالة، الشيخوخة).

- **النيوكلاسك:**

يرون أن السوق كفيل بإنتاج هذه الخدمات بأكثر فعالية من الدولة، فالإقتطاعات والخدمات المقدمة لها أثار سلبية على النشاط الإقتصادي.

- **كينز:**

يرى أن كل فعل في صالح الطلب العام هو في صالح النشاط، بالإضافة إلا أن إعادة التوزيع تسعى إلى رفع الموارد الضعيفة.

- **7-أشكال إعادة التوزيع:**

هناك إعادة التوزيع العمودية والأفقية

✓ **إعادة التوزيع العمودية:**

مبدأ إعادة التوزيع العمودية هو الحد من عدم تكافؤ المداخيل أي ضمان العدالة الإجتماعية، إعادة التوزيع تكون عن طريق تحويلات نقدية أو طبيعية نحو العائلات المستحقة. وهو يمول بالإقتطاعات الإجبارية على بعض المداخيل، هذه الإقتطاعات تكون في شكل ضرائب، رسوم أو إشراكات إجتماعية.

✓ **إعادة التوزيع الأفقية:**

إعادة التوزيع الأفقية يغطي الأخطار الإجتماعية مهما كان مستوى الدخل أي حتى تلك الفئة التي تتمتع بمداخيل جيدة يمكنها الإستفادة من هذا النظام. إعادة التوزيع الأفقي معمول على أساس أن فئة (مجموعة) تدفع قصد تقديم خدمات لفئة أخرى، مثلا: الأصحاء يدفعون على المرضى، الشباب عن الشيوخ، وهذا ما يعرف بنظام الحماية الإجتماعية.

الفصل السادس: الطلب و العرض و توازن السوق (توفيق، 2005،ص129):

ا) الطلب:

1-1-تعريف الطلب: يعرف الطلب على سلعة ما بأنه عبارة عن الكمية المطلوبة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة

1-2-قانون الطلب: يعبر قانون الطلب عن العلاقة العكسية التي تربط بين الكمية المطلوبة من السلعة ما و سعرها.

1-3-منحنى الطلب: لتمثيل منحنى الطلب نخصص المحور العمودي لسعر السلعة ،بينما يخصص المحور الأفقي للكميات المطلوبة من السلعة.

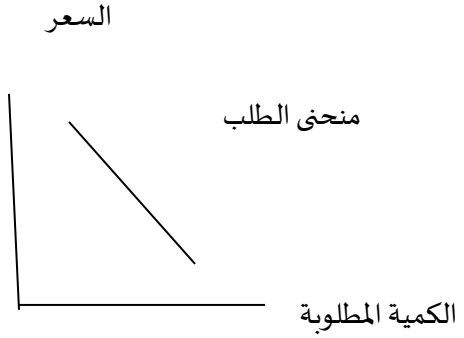

من الشكل البياني نلاحظ إنحدار منحنى الطلب من اليسار نحو اليمين (لمنحنى الطلب ميل سالب) و هو يدل على العلاقة العكسية الموجودة بين السعر و الطلب.

1-4--العوامل المؤثرة في الطلب: توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في الطلب نذكرها على التوالي:

-سعر السلعة المعنية؛

-أسعار السلع الأخرى المكملة و البديلة(المنافسة)؛

-الدخل النقدي للمستهلك؛

-الأوضاع الإجتماعية و الثقافية مثل العادات و التقاليد التي لها تأثير على أذواق المستهلكين و رغباتهم.....إلخ.

2)العرض:

2-1-**تعريف العرض**: يعرف العرض من سلعة ما بأنه عبارة عن الكمية المعروضة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.

2-2-قانون العرض: يعبر قانون العرض عن العلاقة الطردية التي تربط بين الكمية المعروضة من سلعة ما و سعرها.

-2-3-منحنى العرض: لتمثيل منحنى العرض نخصص المحور العمودي لسعر السلعة ،بينما يخصص المحور الأفقي للكميات المعروضة من السلعة .

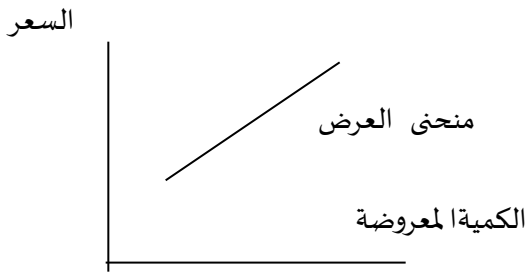

من الشكل البياني نلاحظ أن المنحنى العرض ميل موجب و هو يدل على العلاقة الطردية الموجودة بين السعر و العرض.

2-4-العوامل المؤثرة في العرض: توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في العرض نذكرها:

-سعر السلعة المعنية؛

-أسعار السلع الأخرى المكملة و البديلة (المنافسة)؛

-أسعار عوامل الإنتاج؛

-توقعات المنتجين.

3) الأسعار:

3-1تعريف السعر: يعرف السعر سلعة (خدمة) معينة بأنه التعبير النقدي عن قيمة هذه السلعة (الخدمة)

3-2سعر التوازن: هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة ما مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة .و يحدد سعر التوازن بيانيا عندما يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب و ذلك كما يلي:

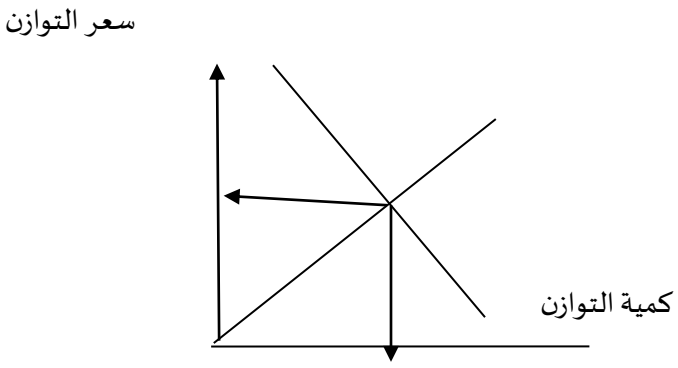

مثال تطبيقي: ليكن لديك الجدول التالي و الذي يتعلق بالكميات المطلوبة و المعروضة من سلعة ما عند كل مستوى من الأسعار.

السعر	1	2	4	5
الكمية المطلوبة	35	25	15	12
الكمية المعروضة	5	14	25	28

المطلوب: تحديد سعر التوازن و كمية التوازن بيانيا

الحل النموذجي:

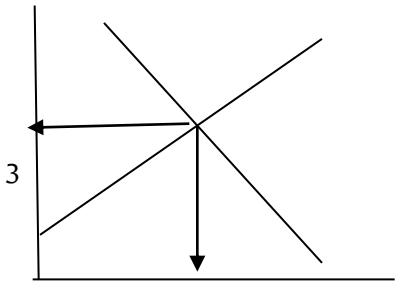

إذن سعر التوازن 3 وحدات نقدية ،وكمية التوازن 20 وحدة.

4-السوق (شهاب، 2012،ص113):

1-4 تعريف السوق: هو المكان (الآلية ، الفضاء)الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الوسطاء لتبادل سلعة أو خدمة معينة . و المكان هنا ليس بالضرورة أن يكون حيزا جغرفيا ، ففي الوقت الحالي تستخدم شبكة الأنترنت في عملية التسوق.

2-4: أنواع الأسواق: توجد أنواع متعددة من الأسواق تختلف بإختلاف موضوع التعامل فيها و منها.

- **سوق السلع و الخدمات** : يقصد بسوق سلعة معينة المكان الذي يلتقي فيه عارضو هذه السلعة مع طالبيها. و تجدر الإشارة إلى أنه يوجد لكل سلعة أو خدمة سوق خاص بها مثل النفط،سوق السيارات، سوق خدمات النقل الجوي.....إلخ
- **سوق العمل**: هو المكان الذي يلتقي فيه عارضو خدمة العمل (الأفراد الذين هم في السن القانوني للعمل و يرغبون في العمل) مع طا لبي خدمة العمل(المؤسسات ، الإدارات.....إلخ) .و تجدر الإشارة إلى أنه توجد لكل نوع من العمل سوق خاص بها مثل: سوق العمل الزراعي ،سوق عمل البناء.....إلخ.
- **سوق الأوراق المالية** : يعرف سوق الأوراق المالية بأنه عبارة عن مكان يلتقي فيه البائعون و المشترون للأوراق المالية(أسهم و سندات) . و يتم ذلك عن طريق السماسرة أو المؤسسات العاملة في هذا المجال.
- **هناك أنواع أخرى كالسوق النقدي ،العملات ،براءات الإختراع،**.....

3-4: أشكال السوق: يمكن التمييز بين سوق المنافسة الكاملة و سوق المنافسة غير الكاملة.

- سوق المنافسة الكاملة أو التامة: في الواقع لا يوجد هذا النوع من المنافسة لأنه لا يمكن أن تتحقق جميع شروط المنافسة التامة و المتمثلة في مايلي:
  - ✓ وجود عدد كبير جدا من البائعين و المشترين لنفس السلعة؛
  - ✓ صغر حجم عرض كل بائع و كذلك صغر حجم طلب كل مشتري بحيث لا يمكن لأي فرد كان أن يؤثر على مجريات السوق.
  - ✓ المعرفة التامة بظروف السوق من عرض و طلب و الأسعار السائدة.

- ✓ تجانس السلع ووجود سعر موحد للسلعة .
- ✓ حرية الدخول و الخروج من السوق بدون أي عوائق تمنع دخول متعاملين جدد أو خروج متعاملين حاليين.

➢ المنافسة غير الكاملة: للمنافسة غير الكاملة ثلاثة أشكال هي:

أ) المنافسة الإحتكارية : تتميز المنافسة الإحتكارية بمايلي:

- ✓ وجود عدد من البائعين و المشترين؛
- ✓ وجود سلع غير متجانسة و أسعار مختلفة؛
- ✓ عدم المعرفة التامة بظروف السوق من طرف البائعين و المشترين.

ب) إحتكار القلة : يتميز سوق إحتكار القلة بمايلي:

- ✓ وجود عدد قليل من البائعين أو من المشترين.
- ✓ وجود سلع متشابهة و غير متجانسة و أسعار مختلفة ؛
- ✓ في حالة إحتكار القلة من البائعين يكون كل بائع على علم تقريبا برد فعل باقي البائعين.
- ✓ في حالة إحتكار القلة من المشترين يكون كل مشتري على علم تقريبا برد فعل باقي المشترين.

أ) الإحتكار: و هي السوق التي يكون فيها بائع واحد يتحكم في عرض السلعة و سعرها،أو يكون فيها مشتري واحد يتحكم في طلب السلعة و سعرها.

الفصل السابع: النقود و البنوك

1-النقود:

1-1-تعريف النقود:(Mankiw, 2014,p123) يمكن تعريف النقود وظيفيا بأنها "النقود هي كل ما تفعله النقود"،و هذا يعني أي وسيط يمكن أن يصبح نقودا بحيث يكون قادرا على القيام بوظائف النقود و يحظى بالقبول العام.

1-2-خصائص النقود: للنقود عدة خصائص نذكر ها في مايلي:

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع
- أن تكون نادرة نسبيا
- أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها
- أن تكون قابلة للتجزئة دون إنخفاض لقيمتها
- أن تكون وحداتها متماثلة
- أن تكون سهلة الحمل و الإحتفاظ بها
- لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها

1-3-وظائف النقود: للنقود وظائف متعددة نوجزها في مايلي (العلواني، 2014،ص516):

- ✓ وسيط للمبادلة: ليس الهدف من النقود إستهلاكها مباشرة (لا تطلب النقود لذاتها) ،بل هي الوسيلة المستخدمة للحصول على السلع و الخدمات و الأصول المالية دون اللجوء إلى المقايضة. لذلك يقال أن للنقود قدرة شرائية عامة.

- ✓ مقياس للقيمة: تستخدم النقود كوحدة حساب أو معيا ر مثله في ذلك مثل المتر و اللتر .فالنقود تستعمل لقياس قيم السلع و الخدمات و نسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الأخرى .فهي إذن أداة محاسبية ،و من أجل ذلك تحدد في كل بلد وحدة معينة للتحاسب كالدينار مثلا.
- ✓ مستودع (مخزن)للقيم: تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها و سهولة حفظها ،كما أنها تجنب حائزها تكاليف التخزين و التلف , و يحتفظ الأشخاص بالنقود لا لذاتها بل بغرض إدخارها من أجل إنفاقها في المستقبل في شراء السلع الإستهلاكية أو الإستثمارية.
- ✓ وسيلة للمدفوعات الآجلة: تستخدم النقود كأداة لتسديد كافة الإلتزامات(دفع جميع المستحقات في المستقبل) سواء كانت نتيجة لإقتراض معين أو ناشئة عن عمليات البيع على الحساب.....إلخ

1-4-النظريات النقدية (عطون، 1989،ص114): تحفل الأدبيات بثلاثة نظريات نقدية مهمة هي : النظرية الكمية للنقود، النظرية الكينزية و النطرية النقدوية (سوف يدرسها الطالب بتفصيل في سنة ثانية تحضيري)

1-5- السياسة النقدية: هي جملة الإجراءات التي يقوم بهل البنك المركزي للتأثير على الكتلة النقدية الموجودة في إقتصاد البلد، وذلك بغرض تحقيق أهداف معينة . فالبنك المركزي بصفته السلطة النقدية في أي بلد، هو المسؤول عن إدارة الشؤون النقدية للإقتصاد الوطني حيث يؤثر على الكتلة النقدية ،زيادة أو نقصان، من خلال ما يمتلكه من أدوات كمية و نوعية .على أن التأثير على الكتلة النقدية ليس هدفا بذاته إنما هو وسيلة لبلوغ أهداف أخرى بعضها إقتصادي و البعض الآخر نقدي محض.

أ)أهداف السياسة النقدية: تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

- ✓ إستقرار المستوى العام للأسعار
- ✓ إستقرار أسعار صرف العملة
- ✓ تلبية حاجات الاقتصاد

ب) أدوات السياسة النقدية : تصنف إلى أدوات كمية و أخرى كيفية كما يلي:

☜ الأدوات الكمية تشمل كل من:

سعر إعادة الخصم ،نسبة الإحتياطي الإلزامي ،سياسة السوق المفتوحة

☜ الأدوات الكيفية: تشمل كل من: تخصيص التمويل، تسقيف التمويل، الإقناع الأدبي.

2-البنوك

2-1-تعريف البنك (حسون، 2004،ص145): هو مؤسسة مالية تتعامل في المجال النقدي من خلال تلقي ودائع المدخرين و تقديم القروض للأفراد و المؤسسات، و بالتالي فالبنك يقوم بعملية الوساطة بين أصحاب الفائض المالي(المدخرين)

و أصحاب العجز المالي (المستثمرين و المستهلكين)

2-2-وظائف البنوك : تقوم البنوك اليوم بدور محوري في الحياة الاقتصادية ،حيث يتجلى ذلك الدور في جملة الوظائف التي تقوم بها و المتمثلة أساسا فيما يلي:

- ✓ تلقي الودائع؛
- ✓ منح القروض
- ✓ خصم الأوراق التجارية
- ✓ إصدار الأوراق المالية
- ✓ الإتجار في العملات الأجنبية
- ✓ التحويلات و دفع المرتبات.

2-3-أنواع البنوك: مع تطور الحياة الاقتصادية ،إزدهر النشاط المصرفي و توسعت عملياته، فقد ظهرت عدة أنواع من البنوك خاصة خلال القرن الماضي .تتمثل تلك الأنواع فيما يلي:

- ✓ البنوك التجارية
- ✓ البنوك الإستثمارية
- ✓ بنوك الإدخار
- ✓ البنوك المتخصصة
- ✓ البنوك الإسلامية
- ✓ البنوك الإلكترونية

2-4-البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية حكومية لا تهدف للربح، إنما هدفها الرئيسي إدارة النظام النقدي و المصرفي للدولة ،و ذلك في سبيل تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي في البلد.

أ) وظائف البنك المركزي: يتولى البنك المركزي الوظائف التالية: (يوسف، 2015،ص11)

- بنك الإصدار : يعتبر البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة المخولة قانونيا لإصدار النقود في الدولة، و لقد عرف الإصدار النقدي تطورات مهمة، فعندما كانت النظم النقدية تستند على قاعدة الذهب ،كانت التشريعات الحكومية تلزم البنوك المركزية بالإحتفاظ برصيد ذهبي يتناسب وكمية الإصدار من العملة ،و عندما تم التخلي عن قاعدة الذهب و التحول إلى قاعدة النقود الورقية الإلزامية أصبح غطاء العملة متنوعا يشمل إلى جانب الذهب ،العملات الصعبة و السندات الحكومية و غيرها، حيث أصبح الغطاء الفعلي لإصدار العملة هو القدرة الإنتاجية لإقتصاد البلد
- بنك الحكومة : يقدم البنك المركزي جملة من الخدمات للحكومة تتمثل فيما يلي:
  - يتولى البنك المركزي مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة

- يتولى البنك المركزي تقديم قروض مباشرة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية
- يحتفظ البنك المركزي بإحتياطي الدولة من الذهب و العملات الصعبة
- يتولى البنك المركزي وضع السياسة النقدية في البلد
- يحتفظ البنك المركزي بحسابات الحكومة

➢ بنك البنوك: إذا كانت كافة البنوك تتعامل مع الجمهور من أفراد و مؤسسات ،فإن البنك المركزي لا يتعامل إلا مع البنوك بإعتباره المشرف على النظام المصرفي في البلد. إذ يتمتع البنك المركزي بكامل الصلاحيات لمراقبة عمل البنوك و التدخل في شؤونها في ضوء السياسة النقدية التي ينتهجها ،و ذلك من خلال ما يمتلكه من أدوات كمية و كيفية. كما يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للحصول على موارد مالية في حالات العسر المالي.

الفصل الثامن: التنمية الاقتصادية (الحربي، ص 62 2014) : إختلف الإقتصاديون قديما و حديثا في نظرتهم لقضية التنمية، ففي المراحل الأولى لظهور علم إقتصاديات التنمية عقب الحرب العالمية الثانية ،كانت النظرة مادية بحثة للتنمية، مع التطور المدارس الفكرية وإجتهاد بعض المفكرين الإقتصاديين من بينهم: كاندلبرغر عرف التنمية بأنها" الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها" من جهة عرف كالدور التنمية على أنها "مجموعة الإجراءات و السياسات و التدابير المقصودة لتغيير هيكل الاقتصاد الوطني التي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في فترة زمنية بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"

1-تعريف التنمية الاقتصادية: خلال العقود الأخيرة .تبدلت النظرة إلى التنمية عما كانت عليه في البداية .و لعل من أبرز التعاريف المقدمة لمفهوم التنمية ذلك التعريف الشهير الذي قدمه الاقتصادي الهندي أمارتياسن الحائزة على جائزة نوبل غي الاقتصاد للعام 1998، إذ يقول في كتابه "التنمية صنو الحرية"[2]

"أن التنمية هي عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر " ، و التي لم تعد النظرة مادية محضة للتنمية إنما توسعت لتشمل كافة مناحي حياة الناس السياسية، الاجتماعية و الثقافية فضلا عن الجوانب الاقتصادية.

2-نظريات التنمية الاقتصادية: ظهرت عدة نظريات حول التنمية الإقتصادية إلا أن أشهرها ما يلي:

- نظرية النمو المتوازن: تتمثل في إحداث توازن عام بين العرض الكلي و الطلب الكلي في إقتصاد البلد .إلا أن الشرط الضروري لحصول على توازن هو القيام بحجم هائل من الإستثمارات حتى تنهض مختلف القطاعات و يحصل التكامل فيما بينها,

[2] Développent as Freedom

على الرغم من أهمية النظرية ،إلا أنها لاقت عديد ا من الإنتقادات من ضمنها ما يلي: (القريشي، 2007،ص93)

- ✓ تعتبر النظرية غير واقعية لأنها تفترض وجود موارد مالية كافية للقيام بالإستثمار ،و هو شرط غير متوفر في البلدان المتخلفة.
- ✓ يؤدي تطبيق النظرية إلى ضغوط تضخمية إذا توافرت تللك الموارد المالية المطلوبة
- ✓ تؤدي النظرية إلى عزل الإقتصاديات المتخلفة عن الاقتصاد العالمي يسبب تركيزها على التنمية من أجل السوق الداخلي
- ✓ يؤدي تطبيق النظرية إلى خلق إقتصاد مزدوج ،إقتصاد متطور إلى جانب إقتصاد متخلف
- ✓ إن نقص المهارات و اليد المؤهلة في البلدان المتخلفة ،يقلل من إمكانية نجاح النظرية في تلك البلدان.

- ➢ نظرية النمو غير المتوازن: إرتبطت هذه النظرية بالإقتصادي هيرشمان، فقد إتطلق من نقد نظرية النمو المتوازن التي إعتبرها غير واقعية للأسباب المذكورة سابقا . لذلك دعى إلى إحداث نمو يكون غير متوازن بحيث يذهب الإستثمار رأسا للصناعات الإستراتيجية و ليس لكل الصناعات.و يستشهد هيرشمان في ذلك بتجربة كل من الولايات المتحدة و اليابان التي ركزت على تنمية قطاعات معينة في بداية نهضتها.

إلا أن النظرية لم تسلم من النقد، فمن جملة الإنتقادات الموجهة للنظرية النمو غير المتوازن مايلي (الحربي ع.، 2014،ص 92):

- تركز النظرية على تحديد الصناعات الرائدة و لكنها تغفل إتجاه و توقيت النمو غير المتوازن بين الصناعات
- ترتكز النظرية على المبادرة الخاصة، مما يعني غياب التخطيط الشامل في عملية التنمية و الذي يعد ضروريا في ظل محدودية الموارد.

- قد يؤدي خلق "لا توازنات" في الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية و مشاكل في ميزان المدفوعات.

➢ نظرية الدفعة القوية : يرى روزنشتاين رودان صاحب هذه النظرية أنه لا يمكن القضاء على التخلف و الخروج من الحلقة المفرغة للفقر بتبني إجراءات تدريجية ،إنما السبيل إلى ذلك هو القيام بدفعة قوية للإقتصاد من خلال ضخ إستثمارات كبيرة في مشاريع رأس المال الإنتاجي و مشاريع البنية التحتية ،بإعتبار هذه الأخيرة شرطا ضروريا.و ينطلق روزنشتاين رودان في تبريره للدفعة القوية من فرضية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة لأنه المجال الوحيد الذي من شأنه إمتصاص الفائض من العمالة في القطاع الزراعي.

يقترح روزنشتاين رودان أن تركز الإستثمارات على الصناعات الإستهلاكية الخفيفة ،كما أن لدولة دور أساسي في التخطيط و تنفيذ مشاريع التصنيع،لأن المستثمر الخاص يسعى دوما للربح الاقتصادي و ليس الربح الاجتماعي (القريشي، 2007،ص 88) .

بالرغم من أهمية النظرية إلا أن هناك إنتقادات قللت من جدواها:

- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة قاعدة صناعية متينة وهو أمر فوق طاقة البلدان المتخلفة.
- أكدت النظرية على القطاع الصناعي و أهملت في المقابل القطاع الزراعي الذي يعد القطاع المهم في معظم البلدان المتخلفة
- يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى زيادة مستوى الطلب على السلع الإستهلاكية مما قد يؤدي إلى إحداث ضغوطات تضخمية في الاقتصاد

➢ نظرية أقطاب النمو: كان الاقتصادي الفرنسي فرونسوا بيرو سباقا في شرح أفكار نظرية أقطاب النمو، الممثلة بشكل عام دول صناعية رئيسية محفزة تتمتع بأسواق مهمة، والتي ينتج عنها توزيع دخول مرتفعة تكون لها نتائج إيجابية. يتم اختيار الأنشطة المحفزة بناء على عديد من العوامل التي من أهمها: توفر الموارد الطبيعية، توفر اليد العاملة، حجم الطلب.....إلخ. ويترتب عن تطبيق فكرة أقطاب النمو آثار التالية:

- الآثار الاقتصادية: يؤدي حجم الاستمارات المنجزة إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة الطلب وبالتالي مزيد من الاستثمار ومزيد من الإنتاج.

- الآثار الهيكلية: يتوقع أن تؤثر أقطاب النمو على الهيكل السكاني للبلد، حيث تنخفض معدلات الوفيات وتزيد معدلات المواليد نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمال. كما يؤدي ازدهار أقطاب النمو على هجرة السكان من الريف نحو المدن حيث توجد تلك الأقطاب.

➢ نظرية التبعية: ظهرت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية واكتسبت دعما متزايدا منذ السبعينات خاصة من قبل مفكري العالم الثالث. تعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي باعتقاده بأن اقتصاديات البلدان النامية ستبقى في التبعية حتى تحقق مصالحها (الحربي ع.، 2014،ص100). ويعود سبب وجود الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية إلى جملة من العوامل أهمها ما يلي:

- تدهور معدلات التبادل الخارجي لصالح بلدان الرأسمالية؛
- اعتماد بلدان النامية على تكنولوجيا بلدان الرأسمالية؛
- اعتماد بلدان النامية على رأس مال بلدان الرأسمالية؛
- تبعية ثقافية وسياسية لبلدان الرأسمالية بسبب الاستعمار.

وعلى هذا الأساس يرى أصحاب نظرية التبعية أن التنمية في بلدان النامية تعمل في واقع الأمر على استدامة التخلف، وهي العملية التي يسميها فرانك "تنمية التخلف". فقد أجبرت بلدان النامية على تصدير مواردها الأولية إلى بلدان الرأسمالية، الأمر الذي فوت عليها فرصة إقامة قاعدة صناعية صلبة.

➢ نظرية مراحل النمو: قدم الاقتصادي الأمريكي روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الصادر سنة 1960 توصيفا لعملية التنمية التي تقطعها بلدان العالم، وذلك في ضوء تجارب دولية سابقة.

أعتبر روستو أن أي بلد متخلف يسعى إلى التقدم سيمر حتما على خمسة مراحل أساسية هي كالآتي (القريشي، 2007،ص110) :

- مرحلة المجتمع التقليدي: تتضمن هذه المرحلة حالة البلد التي تكون فيها الإنتاجية متدنية وأن ثلاثة أرباع اليد العاملة تشغل في قطاع الزراعة، كما أن الهيكل الاجتماعي يتميز بالهرمية.

- مرحلة ما قبل الانطلاق: تعتبر هذه المرحلة سابقة لمرحلة الانطلاق، حيث يتهيأ فيها البلد للإقلاع، من أجل ذلك، يتعين على البلد أن يبلغ معدل استثمار 10% كنسبة من الدخل الإجمالي للبلد، على أن يخصص ذلك الاستثمار بداية للبنية التحتية.

- مرحلة الانطلاق: تعتبر المرحلة الفاصلة في حياة المجتمع، ففي هذه المرحلة يزيد معدل الاستثمار عن 10%، الأمر الذي يساهم في ارتفاع مستويات الدخل ومن ثم الادخار والاستثمار. خلال هذه المرحلة تظهر قطاعات رائدة في الصناعة ويتم تمويلها من القطاع الزراعي.

- مرحلة النضوج: تتميز هذه المرحلة بنمو الاقتصادي مستدام، كما تعتمد على التكنولوجيا التي ترافق حدوث تغيرات في الهيكل الاقتصادي تغيرات في الهياكل الاجتماعية والثقافية للبلد

- مرحلة الاستهلاك الوفير: تتميز هذه المرحلة بتنامي ظاهرة الهجرة إلى البلدان النامية والاستخدام الواسع للسلع المعمرة والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية.

- 3 إستراتيجيات التنمية الاقتصادية: بعد أن حصلت البلدان المستعمرة على استقلالها السياسي، شرعت في تنمية اقتصاداتها لتحقق بذلك استقلالها الاقتصادي وتخرج من تبعية القوى العظمى. ومن أجل ذلك، كان لابد من تبني إستراتيجية معينة تتلاءم مع إمكانيات البلد وطموحاته أيضا. ومن خلال استقراء التجارب التنموية الدولية في البلدان النامية، يمكن رصد الإستراتيجيات التنموية التالية:

- **إستراتيجية إحلال الواردات:** تتمثل هذه الإستراتيجية في إنتاج السلع الاستهلاكية التي كان يستوردها البلد من الخارج، وبذلك يحل الإنتاج المحلي محل الإنتاج الأجنبي. قصد إنجاح هذه الإستراتيجية ،يكون البلد ملزما بتبني

إجراءات المتمثلة بتخفيض قيمة عملته الوطنية حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة السلع المستوردة و إنخفاض قيمة السلع المنتجة محليا.

- **مزايا إستراتيجية إحلال الواردات**: تتمثل فيما يلي (الحربي ع.، 2014،ص158):

  - ☜ تقليص فاتورة الواردات من السلع الإستهلاكية
  - ☜ زيادة الواردات من السلع الرأسمالية
  - ☜ تخفيف العبء على ميزان المدفوعات
  - ☜ توفير العملة الصعبة
  - ☜ تعزيز القطاع الصناعي
  - ☜ تقليص معدل البطالة

عوائق إستراتيجية إحلال الواردات: تتلخص في نقاط التالية:

- ☜ خلق هيكل صناعي غير متوازن تسوده الصناعة الإستهلاكية
- ☜ ضعف مستوى التوظيف بسبب إستخدام التكنولوجيا
- ☜ ضعف معدلات الإدخار و الإستثمار
- ☜ إنخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية

- **إستراتيجية ترقية الصادرات** (الحربي ع.، 2014،ص159) : تتمثل هذه الإستراتيجية في إقامة صناعات وطنية يوجه إنتاجها للتصدير ،مع إبقاء جزء منه لإستهلاك المحلي و يكمن هدف الإستراتيجية في التغلب على مشكلات ميزات المدفوعات و تجاوز مشكلة الإعتماد على تصدير المواد الأولية أو مصدر وحيد للدخل الوطني. و يترتب على تبني هذه الإستراتيجية ظهور إزدواجية في الهيكل الإنتاجي للبلد. حيث يكون هناك قطاع متطور تكنولوجيا ذو

إنتاجية عالية ،هو قطاع التصدير من جهة ،و من جهة أخرى قطاع متخلف تكنولوجيا ذو إنتاجية متدنية ،هو القطاع الموجه لإشباع السوق المحلي.

- **إستراتيجية الحاجات الأساسية:** نظرا لإخفاء الإستراتيجيتين سابقتي الذكر في كثير من البلدان النامية ،ظهرت إستراتيجية بديلة تعرف بإستراتيجية الحاجات الأساسية ،و التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان الممثلة في الغذاء و الصحة و التعليم.

ترمي إستراتيجية الحاجات الأساسية إلى بلوغ الأهداف التالية (القريشي، 2007،ص176) :

- ☜ التأكيد على محاربة الفقر من خلال توفير خدمات الصحة و التعليم و الماء الصحي
- ☜ رفع إنتاجية و دخل السكان في الريف و المدن، خاصة الفقراء منهم ،وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل
- ☜ تكفل الدولة بتمويل تلك الخدمات.

- **إستراتيجية التنمية المستقلة** (الحربي ع.، 2014،ص163): تعتمد هذه الإستراتيجية على مبدأ الإعتماد على الذات و التوجه إلى السوق المحلي ،و ذلك من خلال إستغلال كافة الموارد الذاتية من موارد طبيعية و مالية و بشرية .ظهرت هذه الإستراتيجية كبديل للإستراتيجيات الأخرى التي جربتها البلدان النامية ،و لم تحقق ما كانت تصبو إليه خاصة فيما تعلق بتغيير الهيكل الاقتصادي ،و التحول من إقتصاد متخلف إلى إقتصاد مزدهر. إن غاية إستراتيجية التنمية المستقلة هو تعزيز الطاقة الإنتاجية للبلد ،ليس في الصناعة فحسب ،و إنما أيضا في الزراعة و تحسين جودة الخدمات و تطوير التجارة.

من أجل تحقيق تنمية مستقلة فعلية ،ينبغي توفر مايلي (القريشي، 2007،ص182):

- ☜ ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
- ☜ الإعتماد على الذات في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة

- عدم إغفال العلاقات مع البلدان المجاورة
- تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.

الجانب التطبيقي

أسئلة نظرية

السّؤال الأول: صحّح العبارات التالية:

1\المذهب الاقتصادي يتمثل في مجموعة من النظريات والأفكار التي تقيم على أساس المذهب الاقتصادي وذلك بحسب كل بيئة وكل عنصر من عناصرها؟

.....

.....

2\السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القرارات التي تتخذها الحكومة انطلاقا من الأفكار التي تبنتها مدرسة فكرية اقتصادية معينة حسب فلسفة روادها؟

.....

.....

3\ من خصائص الحاجات أنها حاجات حاضرة تتطلب إشباعا فوريا وحاجات مستقبلية التي يتطلع إليها الإنسان من أجل تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية؟

.....

.....

4\تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها وصعوبة حفضها، كما أنها تجنب حائزها إيرادات التخزين والتلف، ويحتفظ الأشخاص بالنقود لذاتها من أجل إنفاقها في المستقبل في شراء السلع الإستهلاكية أو الإستثمارية؟

.....

.....

5\ من خصائص النقود أنها تكون وحداتها غير مماثلة؟

.....

.....

السؤال الثاني: حدّد الفروقات الموجودة بين المصطلحات التالية

1\ الاقتصاد السياسي وعلم الاقتصاد.

.....

.....

2\السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

.....

.....

3\المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية.

.....

.....

4\المنفعة الشكلية والمنفعة المكانية.

.....

.....

5\رأس المال المالي ورأس المال المحاسبي.

.....

.....

6\إستثمار الإحلال ﴿التعويضي﴾ والاستثمار الصافي.

.....

السؤال الثالث: املأ الفراغات التالية:

اسم الرواد	مؤلفاته	الفترة الزمنية المعاشة
أنطوان دي مونكريتيان	؟	1615
؟	مبادئ علم الاقتصاد	1890
خليل غانم	؟	؟

السؤال الرابع: أجب بدقة عن الأسئلة التالية:

1\لماذا يصنف الاقتصاد كعلم اجتماعي؟

2\لماذا الناس ملزمون بالقيام بخيارات؟

3\كيف نقلل من الندرة النسبية للموارد؟

4\ما علاقة الاستثمار بالادخار ومتى يتحقق التوازن بينهما وما يقصد بذلك؟

5\كيف نقلل من الآثار غير الملائمة للتضخم من خلال: أ﴾ السياسة المالية؛

ب﴾ السياسة النقدية؛

ج﴾ الإدخار

السّؤال الخامس: صحّح العبارات التالية:

1\ ركزت التعاريف القديمة في تعريفها لعلم الاقتصاد على الإنسان، في حين أهملت الجانب المادي المتمثل في الثروة.

.....

.....

2\ تعتبر المشكلة الاقتصادية شكلا من أشكال الأزمات الاقتصادية، وتتمثل في أن الحاجات محدودة ومتناقضة مقابل الموارد المتزايد والمتعددة.

.....

.....

3\ يعتبر الناتج الداخلي الخام PIB أحد مؤشرات الاقتصاد الجزئي، ويعرف بأنه مجموع السلع والخدمات المنتجة من طرف الأعوان الاقتصاديين الناشطين داخل الدولة وخارجها.

.....

.....

4\ الفكر الاقتصادي هو أراء تستمد من الو اقع الاقتصادي ومن انعكاسات الأنظمة المختلفة حسب إيديولوجية كل واحد.

.....

5\ يعتبر الإغريق أول من استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي.

.....

السؤال السادس: حدّد الفروقات الموجودة بين ما يلي:

1\ الحاجة والرغبة.

.....

.....

2\ التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي.

.....

.....

3\ الدخل النقدي والدخل الحقيقي.

.....

.....

4\ السلع المتكاملة والسلع المتنافسة مع تدعيم الإجابة بمثال.

.....

.....

السؤال السابع: إملأ الفراغات التالية

عوامل الإنتاج	عوائد عوامل الإنتاج
- الأرض	-
-	- الفائدة
- العمل	-
-	- الربح

القطاع الاقتصادي	النشاط الاقتصادي	الاعوان الاقتصاديون

السؤال الثامن

1. عرف علم الاقتصاد وبيّن أهداف النشاط الاقتصادي؟
2. ماهي الطريقة العلمية الممكن اتباعها لدراسة العلوم الاقتصادية؟
3. ما مفهوم القيمة المضافة عند كارل ماركس؟
4. كيف يتم تصنيف العمليات الاقتصادية وفق الاعوان الاقتصاديين؟
5. اذكر العوامل المؤثرة في الاستهلاك والادخار؟
6. كيف عالج كينز أزمة 1929؟
7. أوجد الفروقات بين المدارس التجارية الآتية: الفرنسية والاسبانية والانجليزية؟

تمارين متنوعة

تمرين 1:

لتكن لدينا معطيات افتراضية التالية

دالة العرض $Qo= 40 + p$

و دالة الطلب $Qd= 200 – p$

المطلوب :

إيجاد القيم التوازنية ؟

حدث تغيّر في عوامل الإنتاج فأصبح دالة العرض الجديدة $Qo= 80 + p$

ماهي القيم التوازنية الجديدة.؟

أرسم الحالتين في نفس المعلم البياني.؟

تمرين 2: تتكون سوق متخصصة في صناعة الأدوية مما يلي:

$$Q = 240-4p_X$$

$$Q= 80-4p_X$$

المطلوب:

- **ميز الدوال التالية؟**
- **أوجد القيم التوازنية لهذا السوق؟**
- **إذا افترضنا أنه يوجد 100مستهلك و50 منتج جدد في هذا السوق؛**
- **ماهي القيم التوازنية الجديدة لهذا السوق؟**

- ماذا تلاحظ؟ ماذا تستنتج؟
- مثل هذه الدوال في منحنى بياني.

تمرين 3 : يبين الجدول التالي استهلاك العائلات و الدخل الذي تحصلت عليه خلال سنتين

البيان	السنة ﴿ن-1﴾	السنة ﴿ن﴾
الاستهلاك ﴿الوحدة مليون دج﴾	440	488
الدخل ﴿الوحدة مليون دج﴾	460	528

المطلوب: أوجد ما يلي:

الميل المتوسط للاستهلاك للسنتين؟

الميل الحدي للاستهلاك؟

الميل المتوسط للادخار للسنتين؟

الميل الحدي للادخار؟.

تمرين4: إليك الجدول التالي

الدخل	0	40	60	100	180	220	240	400	440	460
الاستهلاك	30	60	75	105	165	195	210	330	360	375
الادخار										
الميل الحدي للاستهلاك										
الميل الحدي للادخار										

ويطلب منك:

ملأ الجدول؟

إيجاد دالتي الاستهلاك والادخار؟

إيجاد الطلب الاستهلاكي عند مستوى الدخل 20، مع إستنتاج الادخار المتوقع؟

تمرين5:

قامت مؤسسة "أمل" المتخصصة في إنتاج لعب الأطفال في شهر أفريل من السنة ن بمايلي:

- تسديد أجور لعمالها بقيمة 100000 دج
- بيع لعب في السوق بقيمة 500000دج

- الحصول على قرض من البنك الوطني الجزائري بقيمة 600000 كما وضعت في البنك نفسه مبلغ 200000دج
- تسديد مبلغ 40000 لمصلحة الضرائب كما تحصلت على تسهيلات ضريبية متعلقة بنشاط التصدير قيمتها 15000دج

المطلوب:

☜ مثل بمخطط علاقة هذه المؤسسة بمختلف الأعوان الإقتصاديين مع إظهار التدفقات النقدية و الحقيقية (الدورة الإقتصادية)

تمرين6:

تملك مؤسسة فلاحية 30 هكتارا من الأرضي الزراعية وقصد إستغلالها إختارت توليفة عوامل الإنتاج التالية:

10 جرارات و15 عاملا. وفي نهاية السنة قدر محصولها الزراعي ب 2700 قنطار من الحبوب

المطلوب:

☜ أحسب الإنتاجية المتوسطة لكل عامل من عوامل الإنتاج المستخدمة؟

في السنة الموالية رفعت هذه المؤسسة عدد عمالها إلى 20 و أضافت جرارين ووسعت مساحة الأرض المزروعة إلى 34هكتارا ،فقدر محصولها الزراعي ب2850دج

أحسب الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج المستخدمة ،ماذا تلاحظ؟

تمرين 7: اختر الإجابة الصحيحة

1- يتميز الأعوان الاقتصاديون بما يلي :

-عاداتهم الإستهلاكية

-دخلهم

-وظائفهم الرئيسية

-مقدار مدخراتهم

2- الوظيفة الرئيسية للمؤسسات هي :

-إنتاج السلع

-استهلاك السلع

-انتاج السلع و الخدمات

-استهلاك السلع و الخدمات

3- الوظيفة الرئيسية للأسر هي :

-انتاج السلع

-استهلاك السلع

-انتاج السلع و الخدمات

-استهلاك السلع و الخدمات

4- الوظيفة الرئيسية للمؤسسات المالية هي

-انتاج الخدمات المالية

-استهلاك الخدمات المالية

-انتاج السلع المالية

-استهلاك السلع المالية

5-BNA هي:

-مؤسسة صناعية

-إدارة عمومية

-مؤسسة مالية

-جمعية غير ربحية

6- المؤسسة الفردية هي :

-شركة

-اسرة

-إدارة

-بنك

7- اجمالي تكوين رأس المال الثابت هو:

-يتألف جزئيا من الاستثمار التجاري لغرض المؤسسات

- يتألف جزئيا من الاستثمار المنزلي

- يتألف جزئيا من الاستثمارات الإدارات

-مستقل عن استثمارات الأعوان الاقتصاديين

8- يتم الحصول على رصيد الحسابات القومية بالمعادلة :

-PIB+X=C+FBCF+M+VS

-PIB+M=C+FBCF+X+VS

-C+M=X+FBCF+ PIB +VS

-FBCF +M=X+C+ PIB +VS

9- ماهي القيمة المضافة ؟

- القيمة المضافة تتمثل في القيمة الجديدة التي تم انشاؤها اثناء عملية الإنتاج

- تمثل القيمة المضافة الثروة التي خلقتها الأسر خلال شهر واحد
- تمثل القيمة المضافة قيمة السلع و الخدمات التي تشتريها الشركات و المخصصة للاستخدام اثناء عملية الإنتاج

10- الناتج القومي الإجمالي PNB يساوي:

-مجموع المبيعات +الرسوم الجمركية +ضريبة القيمة المضافة

-الدخل الوارد من بقية العالم – الصادرات + الواردات

-الناتج المحلي الإجمالي +الدخل الوارد من بقية العالم – الدخل المدفوع لبقية العالم

-مجموع القيم المضافة + الرسوم الجمركية + الواردات

11- الناتج المحلي الإجمالي PIB :

-يمثل الثروة التي خلقتها وحدات الإنتاج المقيمة خلال سنة

-يقيس أداء الاقتصاد من حيث نوعية الحياة

-يسمح بأخذ اهتلاك المعدات المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج بعين الاعتبار

12- مقاييس الناتج المحلي الإجمالي PIB:

- مجموع القيمة المضافة للشركات خلال سنة
- مجموع المبيعات خلال سنة
- مجموع الأرباح المحققة خلال سنة
- مجموع الاستثمارات التي تمت خلال سنة
- 13- ابحث عن العبارة الناقصة في الجملة : الدائرة الاقتصادية هي .....للحياة الاقتصادية و التي تكشف عن العلاقات الأساسية بين الفاعلين :
- تمثيل مبسط
- حركة القيمة
- توازن
- مؤشرات

- تمرين 8:

ليكن اقتصاد مغلق معرف كما يلي: الأسر و الشركات و الإدارات العامة و المؤسسات المالية ، أنتجت الشركات 2450 سلعة و خدمة بيعت بالكامل في السوق (1200 للأسر ،و 830 للإدارات العامة ، و 420 للمؤسسات المالية) و توزعت الإيرادات على النحو التالي :الرواتب 1400، الضرائب 600 و الاستثمارات 450. حصلت الأسر على إيرادات : 800رواتب و 200 إعانات اجتماعية . وضعوا 25% من دخلهم في البنوك و خصصوا 400 و 200دولار لدفع الضرائب و مساهمات الضمان الاجتماعي على التوالي. دفعت المؤسسات المالية 500 دولار كضرائب و 130 دولار كاعتمادات للإدارات العامة .

1- مثل هذه الدورة الاقتصادية باستخدام التدفقات النقدية ؟

تمرين 9:

انطلاقا من الجدول أدناه أحسب الناتج المحلي بثلاثة طرق ؟

الاستهلاك الإنتاجي CI	**3983,3**	**أجور الموظفين**	**1131,0**
واردات السلع و الخدمات M	**3583,8**	**صافي فائض التشغيلENE**	**5436,5**
استهلاك الأموال الثابتة CFF	**706,8**	**الإنتاج الإجمالي**	**12793,0**
صافي الضرائب غير المباشرة (ضرائب غير مباشرة -الاعانات)	**1535,4**	**تغيرات المخزون**	**864,4**
اجمالي تراكم الأموال الثابتةABFF	**3811,4**	**صادرات السلع و الخدمات X**	**3525,9**
الاستهلاك النهائيCF	**4191,8**		

تمرين 10: صحح الجمل التالية

- **يتحدد جوهر الاقتصاد بكيفية إدارة الموارد المتاحة و النادرة من أجل تلبية الحاجات اللانهائية للأفراد**
- **يتحدد موضوع الاقتصاد بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي و الاجتماعي للإنسان في المجتمع**
- **تتصف القوانين الاقتصادية بالموضوعية ،فهي تعبر عن علاقات لا تتكرر باستمرار في الواقع الفعلي**

- يتميز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بكونه فكر تكرس لفهم العوامل المحددة لحجم الناتج القومي و مستوى التوظيف و المستوى العام للأسعار،و من ثم الاهتمام بفكرة المستوى التوازني العام للإقتصاد
- أطلق كينز على التناسب الموجود ما بين التكلفة و المردود و ما بين رأس المال المقترض و سعر الإقراض ،إسم الفعالية الحدية لرأس المال (المعدل الحدي لرأس المال)
- التخطيط حصر لمقدرات البلد ،و تنظيم لأساليب استغلال الموارد بطريقة منسجمة لتحقيق حاجات المجتمع
- النظام الاقتصادي هو مجموع المؤسسات الاجتماعية و الثقافية التي تتعامل مع الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك ضمن مجتمع ما
- تتمثل الخطة الاقتصادية في مجموع القرارات التي تتخذ من قبل المنظم لأجل تحقيق أهداف معينة في أي وقت
- الإنتاجية هي قدرة المنظمة على رفع حجم المخرجات كلما زاد حجم المدخلات

تمرين 11: أجب بصحيح أو خطأ بالنسبة للعبارات التالية

- المشكلة الاقتصادية هي : أن حاجات الانسان متعددة بينما موارد تحقيق هذه الحاجات متوفرة بصورة كافية
- الفكر الاقتصادي : هو أراء تستمد من الو اقع الاقتصادي و من انعكاسات الأنظمة المختلفة حسب أيديولوجية كل واحد
- المذاهب الاقتصادية : هي التراث المتراكم الذي ساهم في تطويره الاقتصاديون في مختلف المراحل
- عناصر النظام الاقتصادي هي : الأهداف و البواعث، الفن الإنتاجي ، التنظيم السياسي و الاجتماعي و القانوني
- خصائص النظام الاشتراكي : الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و اشباع الحاجات المادية و المعنوية للأفراد
- العوامل التي ساعدت على نشأة الرأسمالية و تطورها هي : تراكم رؤوس الأموال ،الثورة الصناعية ، المشروع الصناعي الحديث
- خصائص المشكلة الاقتصادية هي : كثرة الحاجات الإنسانية و تعددها و تزايدها "الاختيار و التضحية و الاحلال" الندرة

- عالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية بناء على فكرة السلوك الراشد للأفراد

تمرين 12: أجب عن الأسئلة التالية

- عرف الاستثمار حسب المفهوم الاقتصادي ؟ وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار؟
- ماهي العلاقة الموجودة بين الإنتاج، الاستهلاك و التكوين الرأسمالي؟
- ماهي النقود من جهة اقتصادية ؟ و أذكر وظائفها ؟
- كيف يؤثر التضخم على الادخار،الاستهلاك و الاستثمار؟
- ماهي المدارس الفكرية التي تعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد ؟
- وضح العلاقة بين العرض و الإنتاج ،متى يكون العرض أكبر حجما من الإنتاج ؟و متى يكون الإنتاج أكبر من العرض.
- وضح مفهوم المقيم و غير المقيم ، و علاقتهما بمفهوم الجنسية ،أعط أمثلة توضح الاختلاف أو التشابه عند حساب الناتج الاقتصادي

الخاتمة

تناولت هذه المطبوعة البرنامج المقرر في مادة الاقتصاد العام لطلبة السنة الأولى تحضري، الموجه للأقسام التحضيرية. وفي هذا الإطار تضمنت محاور هذه المطبوعة التطور التاريخي للفكر الاقتصادي عبر مختلف العصور. وهنا قد يتساءل الدارس عن المغزى من دراسة الفكر الاقتصادي عبر مراحل التطور التاريخي للفكر الإنساني في جانبه الاقتصادي،

تكمل أهمية تلك الدراسة في تسهيل للدارس الإستعاب الجيد للنظريات الاقتصادية الحديثة حول مختلف الظواهر الاقتصادية وذلك من خلال إسقاطها على نفس الظاهرة الاقتصادية في العصور السابقة التي شهدت ظهور العديد من المفكرين الإقتصاديين مثل أرسطو، طاليس وأفلاطون وابن خلدون، الذين شكلت كتاباتهم أرضية لتطور الاقتصاد كعلم في بداية القرن الثامن عشر الميلادي. و عليه ،سيتمكن الطالب المبتدئ من معرفة أساسيات هذا العلم وأبجدياته التي لا غنى عنها لكل راغب في التخصص في هذا المجال، كما يتعين عليه فهم القوانين الاقتصادية المهمة مثل قانون العرض والطلب فضلا عن فهم أهم الأنشطة الاقتصادية مثل الإنتاج، التوزيع الاستهلاك، الادخار، والاستثمار..و يعد الاطلاع على تاريخ النقود ،البنوك ووظائفها وكذا نظريات التنمية الاقتصادية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية من متطلبات الأساسية أيضا .

الأمر الذي يسمح للطالب بتكوين قاعدة معرفية صلبة يستطيع أن يبني عليها ما سيتعلمه في قادم سنوات دراسته، ، لأن فهم الجزيئات يقتضي مسبقا فهم الكليات.

والجدير بالذكر أن الإلمام بأساسيات علم الاقتصاد يعد أمرا مهما لتشكيل ثقافة اقتصادية لدى كل مثقف، تمكنه من فهم الأحداث والتطورات الاقتصادية و بالتالي تحسين سلوكه الاقتصادي.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1-توفيق عبد الرحيم "مبادئ الاقتصاد الجزئي" 2005، عمان دار صفا

2-الحربي عريقات "التنمية والتخطيط الاقتصادي" 2014، عمان دار البداية

3-حسون سمير "الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك" 2004، القاهرة المؤسسة الجامعية

4-خلف فليح "النظم الاقتصادية " 2008 عمان دار جنار للكتاب العالمي

5- سلفاتور ودوليو "مبادئ الاقتصاد" 2004، القاهرة الدار الدولية للاستثمارات الثقافية

6-سليمان هدى "مناهج البحث الاقتصادي " 1989 الإسكندرية دار المعرفة الجامعية

7-الشافعي إبراهيم "مبادئ علم الاقتصاد " 2004 القاهرة جامعة عين شمس

8-الشمري كاظم والشروف محمد "مدخل في علم الاقتصاد" 2009، عمان دار زهران

9- شهاب مجدي محمود "الاقتصاد السياسي" 2012، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة

10-طوروس وديع "مبادئ اقتصادية " 2010، بيروت المؤسسة الحديثة للكتاب

11- عبد ربه رائد "الاقتصاد السياسي" 2013 عمان دار الجنادرية

12- عبد الله الصعيدي "مبادئ علم الاقتصاد "2004 الجزء الأول، القاهرة

13- عطون مروان "النظريات النقدية " 1989,الجزائر دار البعث

14- العلواني عديلة "المسير في الاقتصاد النقدي "2014، الجزائر دار الخلدونية

15- عمر حسين "المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد" 1998 القاهرة دار الكتاب الحديث

16- القريشي مدحت "تطور الفكر الاقتصادي" 2008 عمان دار وائل

17- القريشي مدحت" التنمية الاقتصادية " 2007، عمان دار وائل

18- المعموري كاظم "تاريخ الأفكار الاقتصادية " 2012 عمان دار الحامد

19- المعموري محسن "مبادئ علم الاقتصاد" 2014، عمان دار اليازوري

20- نعمة الله، نجيب إبراهيم "أسس علم الاقتصاد " 2006 الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة

21- هيكل عبد العزيز "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية " 1980,بيروت دار النهضة

22- الوادي وآخرون "مبادئ علم الاقتصاد" 2010، عمان دار المسيرة

23- الوزني خالد والرفاعي أحمد "مبادئ الاقتصاد الكلي" 2008، عمان دار وائل

24- يوسف حسن يوسف "البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول " 2015، الإسكندرية دار التعليم الجامعي

باللغة الأجنبية:

-25- Mankiw. G et Taylor M". Economics London"2014, Cengage Learning